كلية الآداب بقنا

قسم الاجتماع

صور الفساد في المجال العام السياسي، دراسة ميدانية على عينة من الأحزاب في المجتمع المصري

مقدمة من

د/ محمد محمود خضر سعيد

المدرس بقسم علم الاجتماع

جامعة جنوب الوادي

مصر

مجلة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢٠١٧

صور الفساد في المجال العام السياسي، دراسة ميدانية علي عينة من الأحزاب في المجتمع المصري

محمد محمود خضر*

الملخص:

تهدف الدراسة إلى رصد صور وأشكال الفساد في المجال العام السياسي المعاصر الذي تتعرض له بعض الأحزاب المصرية سواء من الداخل (أعضاء الحزب ومكوناته وطريقة عمله وعلاقاته) أو من الخارج (من الدولة أو من القيادات العليا للحكومة، أو من جهات خارج الوطن) والتي تثنيها عن أداء دورها الديموقراطي الحقيقي) وأبرز سبل تلافي هذه المشكلة المعقدة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان ودليل المقابلة لجمع البيانات الميدانية، واعتمدت على عينة قوامها (٣١٢) مفردة من أربعة أحزاب مصرية (حزب المصريين الأحرار " ليبرالي"، حزب النور" إسلام سياسي"، حزب الكرامة "ناصري"، حزب مصر القوية "وسطي"). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن أبرز صور الفساد المعاصر الذي تتعرض له الأحزاب المصرية من الداخل جاء في مقدمته التمويل الفاسد والاستغلال والانحراف الإداري، تلتها صور الانحراف الانتخابي والرشوة والمحسوبية، وأن من أهم أنماط الفساد السياسي الذي يمارس ضد الأحزاب من الخارج: التدخل وفرض القيود من قبل الدولة، التدخلات الخبيثة لبعض منظمات حقوق الإنسان، ومن أخطر التأثيرات السلبية الناجمة عن الفساد السياسي، على الحزب وأعضائه تتمثل في تفريغ الحزب من مهامه السياسية المشروعة، وإشعال نار الصراع والفوضى الداخلية بين مكونات الحزب الواحد، ومن أبرز التأثيرات السلبية الناجمة عن الفساد الحزبي على المجتمع ومجاله العام؛ انعدام الشراكة ما بين المواطن والدولة، وفساد المنظومة الديمقراطية، وأخيراً من أهم آليات تلافي مشكلة الفساد الحزبي الذهاب نحو إصلاح البرامج والهيكل التنظيمي بالحزب، مع زيادة وتنويع مصادر الدعم المالي الذاتي، وزيادة الوعي الجمعي وتعزيز الرقابة الجماهيرية، مع تدشين قوانين تحمي أعضاء الأحزاب من تعسف السلطة.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، المجال العام، الأحزاب.

---

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة جنوب الوادي.

أولاً: المقدمة:

يعد الفساد السياسي جزء من الفساد العام في المجتمع والدولة، ولعلّه من أخطر مظاهر الفساد كونه يدمر المصالح العامة، ويقود البلاد نحو الاضطراب والفقر. وتتعدد أشكال الفساد في المجال العام السياسي، وتنطوى جميعها على الخروج عن مفهوم الصالح العام، أو الخير العام. هكذا يبرز النفاق السياسي، فالقائلون باعتماد أي وسيلة لبلوغ الغاية، أو لتحقيق الهدف، يقعون في الفساد السياسي، أما النتيجة فهي تآكل المجتمع والدولة، وبروز الانقسامات الداخلية، وانحدار القيم إلى أدنى مستوى بعيداً عن الوحدة الوطنية والسلم الأهلي[1].

ويعتبر مفهوم المجال العام، مفهوماً محورياً وخلافياً في الفكر السياسي وهناك العديد من الإسهامات حوله منذ الكتابات الأولية حول الفكر السياسي عن أرسطو وغيره من المفكرين، وعلى الرغم من الاختلافات بين الأطر النظرية لأرسطو، حنا أرنت، يورجن، هابرماس، نانسي فريزر، تشارلز تايلور، جون كين، روبرت بوتنام، في تحديد المجال العام في المجتمع المدني الذي يحركه تبادل المعاني ووجهات النظر حول العملية الديمقراطية التداولية وعمليات صنع القرار، إلا أنهم يتفقون حول عرض المجال العام كالوسيط الأول بين المواطنين والدولة، والتأكيد على أهمية الحياة العامة لقواعد ووظائف النظم السياسية الديمقراطية الحديثة. حيث تطور مفهوم المجال العام خلال عصر النهضة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بناءاً على حاجة التجار للحصول على معلومات دقيقة عن الأسواق البعيدة فضلاً عن نمو الديمقراطية والحرية الفردية والسيادة الشعبية. وأن مشكله المجال العام كانت بين الأفراد والسلطات الحكومية حيث يمكن للناس أن يتناقشون بشكل عقلاني في الموضوعات الحرجة ذات الشأن العام .

واستبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدني في هذه الحالة لا يعني أنها خارج الموضوع تماماً، فالحقيقة أن الأحزاب باعتبارها طليعة لقوى اجتماعية تعبر عن مصالحها وتسعى الى الوصول الى سلطة الدولة، وتهتم كثيراً بمؤسسات المجتمع المدني وتسعى للتجنيد من صفوفها. وبالتالي فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تشغلها حركة الأحزاب السياسية، وفي هذه الحالة يكون فيها المجال العام متبلوراً ويمثل إحدى الحلقات المهمة في التفاعل بين المجالات الفرعية. لكن المشكلة الأساسية التي تصيب المجال العام في مجتمعات العالم الثالث هو الانفصال الكامل بين الدوائر المختلفة، فقد يُسمح بتعبيرات اجتماعية أو دينية أو ثقافية، بل وأحياناً تنظيمات سياسية، لكن مع الحرص من جانب النظم على عدم التداخل أو الترابط بينهما، وأن تظل كلها تحت جناح الدولة بشكل أو بآخر[٢].

لقد كان بداية ظهور الأحزاب في الساحة السياسية المصرية في مطلع القرن العشرين الميلادي، وظلت تؤدي دورًا فاعلاً في الحركة الوطنية المصرية رغم اللغط الذي دار حول نشاط بعضها. وقد وصل عدد الأحزاب في مصر اليوم إلى أكثر من ١٠٠ مائة حزب تعددت أيديولوجياتها وتنوعت أهدافها، كما يظهر في الشكل التالي[٣]:

شكل رقم (١)

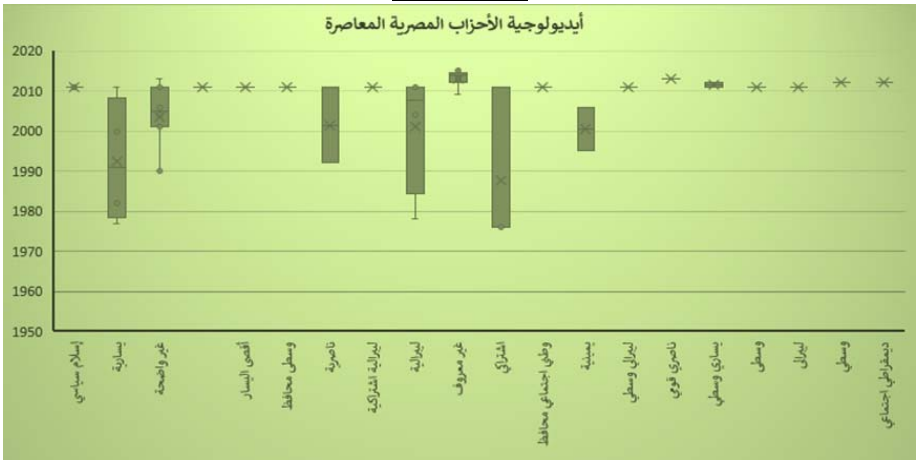

وفي وصفه للمجال العام تناول "هابرماس" فلسفة قيام مجتمع على أسس ديمقراطية ليبرالية في مواجهة براثن السلطة المطلقة وخطورتها على المواطنين، من خلال إيجاد بعض المنظمات القادرة على لعب دور الوسيط بين السلطة والجماهير في المجتمعات الحديثة، فالمجال العام فكرة حداثية لكبح جماح المعوقات والنفوذ والحكم الهرمي على بقية أفراد المجتمع، لزيادة سبل المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية داخل الوطن الواحد [٤]. وتعد الأحزاب السياسية أحد أهم منظمات المجتمع المدني ولاعب رئيس في فضاء المجال العام، فعلى الرغم من تعرض منظمة الحزب إلى تحولات جديدة "إصطلاحاً وممارسة" نتيجة التحديات المعاصرة التي يعيشها أعضائه من تغير في بيئته السياسية وحاضنته الاجتماعية وأدواته التكنولوجية في التأثير والتعبئة، وتحديات إفساد أدائه وفساد مكوناته، إلا أنه ظل إلى اليوم يمارس دوراً كبيراً في مجال صناعة السياسة واتخاذ القرار العام داخل المجتمع، وشريك أساسي للسلطة القائمة، بوصفه من أبرز الجهات الفاعلة والوسيطة في الديمقراطيات الحديثة[٥]. إلا أن الفساد السياسي يمثل واحداً من أكثر المشاكل التي تعيق عمل الأحزاب (بنية وتكوين وممارسة) عن أداء دورها الديموقراطي بين

المؤسسات السياسية الفاعلة، نتيجة جماعات الضغط الفاسدة وأصحاب المصالح غير الشرعية ومجموعات الأعمال المنافية للأخلاق العامة للمجتمع، أو من خلال تدخلات السلطة الحاكمة في الشؤون الداخلية للأحزاب لتدعيم موقفها وتقليم أظافر معارضيها، فهم يمارسون ضغطاً (بالأموال، أو الإبتزاز السياسي، أو التهديد بالعنف) على قيادة الحزب لتكوين رأي سياسي عام يدعم مصالحهم الشخصية المتنوعة دون إعتبار للصالح العام للجماعات، ويعتبرون الحزب سلم لإرتقاء المناصب العليا في المؤسسات التشريعية بهدف تعزيز مكانتهم وفرض شروطهم وكسب مصالحهم الشخصية في ظل ديمقراطيات مكتسبة وأحزاب مخترقة[٦].

من هنا تتجه الدراسة الراهنة إلى رصد أبرز صور وأشكال الفساد في المجال العام الحزبي الذي تتعرض له بعض الأحزاب المصرية سواء من الداخل (أعضاء الحزب ومكوناته وطريقة عمله وعلاقاته) أو من الخارج (من الدولة، أو من القيادات العليا للحكومة، أو من جهات خارج الوطن) والتي تثنيها عن أداء دورها الديموقراطي الحقيقي كجسر يربط بين احتياجات أفراد المجتمع وصناع القرار السياسي في السلطة العليا، حيث تتنوع هذه الاحتياجات ما بين السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والتشريعية .. وغيرها، في ظل ضعف متنامي للأداء الحكومي تجاه التزامات مواطنيها، والحاجة الماسة للدور الغائب للأحزاب المصرية كأهم منظمة من منظمات المجتمع المدني المصري، في وقت عصيب اقتصادياً (الفقر، انهيار الجنيه أمام الدولار، وارتفاع الأسعار) وأمنياً (الأحداث الإرهابية في سيناء، استهداف دور العبادة القبطية، تنامي مجموعات الذئاب المنفردة التابعين لداعش في صعيد مصر وبعض المحافظات الحدودية)، وتحديات تعطل عمل الأحزاب أو تفقدها مشروعيتها مثل تعرض الأداء الحزبي لمخاطر المحسوبية، وتبني فلسفة الرشوة المنحرفة، والابتزاز الناعم أو العنيف، وممارسة النفوذ والشللية، أو السقوط في أحضان السلطة القائمة كمؤيد أعمي للقرارات، وفقدانه وظيفته الرئيسية في الرقابة وتصحيح المسار، لصالح

تقدم المجتمع وانتشاله من الفقر والتخلف الثقافي وقلة فرص التنوع السياسي، بهدف توجه المصريين إلى آفاق حياتية جديدة ومتطورة.

ثانياً:أهمية الدراسة:

يكتسي البحث الراهن أهمية مجتمعية وعلمية شديد الخصوصية، من خلال التمحيص العلمي الذي سلكته الدراسة حول أبرز صور الأمراض السياسية المعاصرة – بشكل ميداني واقعي– والتي تعكر صفو بعض الأحزاب السياسية من شمال مصر الى جنوبها في أداء الدور المجتمعي المنتظر منها بشكل سليم، وإبراز مخاطر الفساد السياسي الذي يلحق بأهم منظمات المجال العام والتي تتيح فرصة التواصل بين المصريين والسلطة القائمة، مما ينتج عنه انحراف في الطريق الديموقراطي، الذي بدوره يقوض السبيل لمعالجة كافة القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية القائمة، في ظل ظروف صعبة تمر على الدولة المصرية. فمعالجة موضوع مهم يتعلق بقضيتين هما (الفساد السياسي والمجال العام الحزبي) ذا ضرورة بحثية: بسبب التحولات السياسية التي يشهدها المجتمع في الوقت الراهن، وأيضاً ذا ضرورة مجتمعية: لحاجة أفراد المجتمع لتشخيص المعوقات التي تقصيهم عن المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار ومشاركة السلطة أمور الشأن العام، في ظل عمل حزبي سليم بعيد عن أشكال الفساد والإفساد الذي يصيبه ويعطل الهدف المرجو منه. فعودة مخاطر الفساد السياسي على فضاء المجال العام نتيجة اختراقات العولمة والفضائح الكبري ومبادرات الإصلاح في الدول النامية صعد الى أعلى جدول أعمال السياسات الدولية في الوقت الراهن، والذي كان في فترات سابقة محور اهتمام علماء الاجتماع لسنوات عديدة في ظل سياق التطورات العالمية سريعة التحول والتغيير، ففي عام ١٩٧٠ برزت نواة من المفاهيم والحالات والأدلة التي تصدرت الدراسات الكلاسيكية المهتمة بشرح طبيعة الفساد السياسي وتطوره المفاهيمي، ثم

لحقتها دراسات حديثة في مطلع التسعينات من القرن العشرين مالت إلى معالجات حول أشكال الفساد السياسي مثل جريمة الرشوة بين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، والتمويلات المنحرفة للأحزاب الأوروبية، ثم ظهرت مشاريع التصنيفات الدولية المعاصرة للدولة الأكثراً فساداً، وتحليل المعاهدات الدولية المقترنة بالفساد بين الدول[٧].

ثالثاً:أهداف الدراسة:

ومن خلال هذا الإطار هدفت الدراسة الراهنة إلي:

١. رصد مخاطر إختلاط فضاء المجال العام المصري بأشكال الفساد الذي يقف عقبة حقيقة في سبيل المشاركة الفاعلة للمصريين في قضايا وطنهم المركبة، بجانب السلطة القائمة نحو تقدم المجتمع والتخفيف من حدة مشكلاته الأمنية والاقتصادية والثقافية.
٢. سعي الدراسة الراهنة لإبراز صور وأشكال هذه الانحرافات السياسية المعاصرة والخروقات الفاسدة التي تتعرض لها بعض الأحزاب المصرية.
٣. الإسهام في تنبيه الدولة والمجتمع والقائمين على رسم السياسات العامة على إيجاد حلول جوهرية لزيادة الرقابة أو الهيكلة أو تعديل القوانين.
٤. زيادة الوعي العام بمخاطر هذه الصور المرضية التي تعرقل إنسجام المواطنين مع النظام الحاكم في حل مشكلاتهم بشكل تعاوني من خلال أحزاب ديمقراطية سليمة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء ما سبق عرضه تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي مفاده: "ما صور الفساد السياسي الذي يعطل دور بعض الأحزاب المصرية في المجال العام كشريك رئيس للسلطة في صنع القرار؟".

– وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. ما خصائص هذه الأحزاب ونمط علاقاتها؟ وما شكل ممارساتها المعاصرة تجاه قضايا المصريين؟

٢. ما أنماط الفساد الذي تتعرض له هذه الأحزاب من داخلها وبفعل أعضائها؟ وما أسبابه؟

٣. ما أشكال الفساد السياسي الذي يمارس ضد هذه الأحزاب من خارجها؟ وكيف يتم هذا الإختراق؟ وما دوافعه؟

٤. هل للفساد السياسي تأثيرات سلبية متنوعة على الحزب وأعضاءه من ناحية وعلى المجتمع المصري ككل من ناحية أخرى؟ وما أشكال هذه التأثيرات وخطورتها؟

٥. كيف يمكن تلافي صور الفساد السياسي الذي تتعرض له هذه الأحزاب؟ وهل من آليات تمكن هذه الأحزاب وتحولها من ضحية للفساد إلى محاربة ومقاومة لصنّاعه ومستغليه؟ في سبيل القيام بدورها الديموقراطي السليم داخل المجتمع المصري؟

خامساً: المنهج والأدوات:

استندت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع وأهدافه وتساؤلاته وتتمثل في التالي:

١. منهج الدراسة:

فى ضوء التساؤل الرئيس للدراسة الراهنة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى حزمة متنوعة من البيانات (الكمية: من خلال استمارة الاستبيان والسجلات الرسمية، والكيفية: من خلال المقابلات المتعمقة والأسئلة المفتوحة وتحليل الوثائق).

٢. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة رئيسة نحو جمع البيانات، والسجلات الرسمية، والمقابلات المفتوحة، وإنطلاقاً من مبدأ اللياقة المنهجية تم تصميم الاستمارة إلى عدة محاور تبعاً للأهداف المطروحة لهذا البحث، وقد تم الانتباه عند صياغة الاستمارة ومحاورها؛ إلى قابليتها لحصر أغلب المعلومات المطلوبة والمتوفرة، وتصور النتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها، وتصميم أسئلة متنوعة (منها ما يتصل بالحقائق، ومنها ما يتصل بالاتجاهات والتأثيرات والصور، ومنها ما يهدف إلى التعرف على أنماط المخاطر والعلاقات المتبادلة والحلول المستقبلية)، وتم مراعاة ترتيب تسلسل الأسئلة وَفْق ترتيب تساؤلات البحث والتتابع الزمني للأحداث، وقد شملت الاستمارة أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة، نحو رصد تصورات أفراد العينة من خلال خبراتهم المتراكمة، وقد تضمن الاستبيان ٤٢ تساؤلاً علاوة على التساؤل الخاص بخصائص العينة المأخوذة، وقد توزعت تساؤلات الاستمارة على خمسة محاور رئيسة تصطف تحتها أسئلة فرعية تقترب من أهداف البحث، وهي كالتالي:

المحور الأول: خصائص عينة الدراسة من الأحزاب، نمط العلاقات وشكل الممارسات.

المحور الثاني: صور الفساد الذي تتعرض له الأحزاب من الداخل، بين الآليات والقوى الفاعلة.

المحور الثالث: أنماط الفساد السياسي الذي يمارس ضد الأحزاب من الخارج، بين الإختراق والدوافع.

المحور الرابع: الفساد السياسي الحزبي، تأثيرات سلبية ومخاطر ديموقراطية.

المحور الخامس: تلافي صور الفساد السياسي الحزبي، آليات معاصرة للمقاومة.

سادساً: مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة الراهنة في أربعة محافظات (القاهرة، الجيزة، قنا، الأقصر) وتلك مقرات الأحزاب المنتقاة من خلال *العينة العمدية* تبعاً لتنوع أيديولوجية كل حزب وأجندته الداخلية.**
- **المجال البشري: أجريت الدراسة على بعض من أعضاء اللجنة العليا للأحزاب على المستوى المركزي وعلي مستوى المحافظات، باستخدم عينة *كرة الثلج* للوصول للعينة الملائمة للدراسة.**
- **المجال الزمني: امتد من مايو ٢٠١٦ الى منتصف شهر سبتمبر ٢٠١٧، استهلك في الاطلاع المكتبي والمعالجة الميدانية لمشكلة الدراسة وتحليل البيانات وكتابة التقرير النهائي.**

سابعاً: المفهومات الأساسية للدراسة:

يسعى البحث الراهن إلى معالجة بعض المفهومات الرئيسة للدراسة؛ مثل مفهوم الفساد، الفساد السياسي، المجال العام، ومفهوم الأحزاب السياسية، بهدف الاقتراب من البنية الإمبريقية والنظرية للمفاهيم، والوقوف على نتائج خبرات وتجارب المفهوم في النسق المعرفي والميداني الذي يعود إليه وينتمي إلى بنائه الفكري، وذلك لوضع مؤشرات رئيسة تقبل الاختبار والقياس الميداني، والتوصل إلى التعريف الإجرائي للدراسة الراهنة، وفيما يلي نوضح كل مفهوم على حدة، كالتالي:

١. مفهوم الفساد Corruption:

يعرف "أغاتا ستاتفيتش" الفساد بأنه "استخدام المال والهدايا للحصول على أنواع معينة من المنافع والمزايا، وتستخدم المؤسسات أو الأفراد الفساد للحصول على هدف خاص"، كما أنه " فعل مثير للجدل، وغير قانوني وغير أخلاقي، لأنه يتعارض مع التحديات التي تواجه المجتمع"، والفساد "تحرك سلبي يمكن أن يكون

على جميع مستويات المجتمع، في المجال الخاص، في المجال العام، وفي مجال المشاريع والشركات، فالمجتمع الذي يحوي مستوى عال من الفساد يصنف بالمجتمع فاقد الثقة"، كما يفترض أن يؤدي الفساد إلى "تدمير الثقة والإستقرار في المجتمع، لأنه يدمر إمكانية وجود مجتمع سليم وجيد، فالمجتمع مع الفساد هو مجتمع بلا ثقة أو نزاهة أو عدالة"، كما يعرف "إتشيغوين" الفساد بأنه "هجوم مرتب ضد الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تحويل مؤسسات المجتمع لفوضوية"[٨].

في حين تعرفه " أيشا فارايش" بأنه "تهديد خطير للازدهار والديموقراطية ورفاهية الإنسان، بالإضافة إلى آثاره الضارة على المجتمع"، كما يمكن تعريف الفساد من منظور علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بأنه "مظلة للمحسوبية والرعاية الفردية، القائمة على خيانة الثقة، وخداع الهيئات العامة أو الخاصة، أو المجتمع بجملته" كما أنه "التبعية المتعمدة للمصالح المشتركة لمصالح فئات محددة، في ظل وجود التزامات واستحقاقات متبادلة، مالية أو نفعية" أو أن الفساد يعني "السيطرة على متخذي القرار والتأثير غير الشرعي عليه"[٩].

والدراسة الراهنة تعرف الفساد اجرائياً بأنه: تلك الأعمال التي يمارسها بعض أعضاء الحزب أو السلطة القائمة أو بعض الجهات الخارجية ضد الأحزاب في مصر، بهدف تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح الحزبية، مستغلين مواقعهم لطلب أو قبول منافع لهم مقابل تقديم خدمات مباشرة بغض النظر على الصالح العام أو لوائح الحزب.

٢. مفهوم الفساد السياسي Political Corruption:

يعرف "ستيفن كوتكين" الفساد السياسي بأنه "إساءة استخدام المناصب العامة" أو "اتباع الطرق غير الشرعية لتعزيز آليات غير ديمقراطية في عمليات صنع القرار،

ويسبب ضرراً مباشراً في مكونات المجال العام" بالإضافة إلى أنها "تحول آليات المساءلة الرسمية والسياسية من قبل النظام الحاكم إلى أسلحة مسيسة". كما يعرفها "أندراس ساجو" على أنها "استهداف للشفافية في أي مجتمع، يتم من خلال موظف عام يستغل مكانته العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وقانون مُنتهك، ومصالح جماهيرية منقوصة، بالإضافة إلى استفادة طرف ثالث من الطرف الأول (الموظف العام)"[١٠].

أيضاً يعرف "مارك غروسمان" الفساد السياسي بأنه "الاستخدام غير اللائق لموقف السلطة المنتخبة للحصول على ميزات مادية"[١١]. بينما يرى "بول هيوود" الفساد السياسي بأنه "تسوس أو تدمير للسياسة العامة للدولة، في ظل فقدان النظام السياسي تماسكه نتيجة الضرر الناجم عن أفعال التخريب بين مكوناته، وذلك من خلال ثلاثة أطر، الأول: طبيعة السياسة المجتمعية، الثاني: النظام السياسي القائم، والثالث: الثقافة السياسية المشتركة"، كما أن الفساد السياسي يعبر عن "ضعف صلات الاستقرار المجتمعي مع ذوبان وتردي الشرعية السياسية للحكومة"، أو هو "فعل مجرم قد يقع في العالم المتقدم والنامي على حد سواء، بما يسببه من إخفاقات وخيبة أمل في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ويثير الجدل حول منظومة الثقة في الطبقة أو النخبة السياسية"[١٢].

والدراسة الراهنة تعرف الفساد السياسي اجرائياً بأنه: استعمال الوظيفة الحزبية للتربح الشخصي غير المشروع، وهذا التربح قد يكون مالي أو ابتزاز سياسي أو استغلال الحزب في خلق قوانين أو عرقلة أخرى لمصالح شخصية، وتمثل في مجملها إنحرافات للقواعد العامة للأحزاب المصرية ولوائحها.

٣. مفهوم المجال العام Public Sphere:

يعني "هابرماس" بمفهوم المجال العام "ذلك الجزء من الحياة التي يتفاعل فيها الفرد مع الآخرين ومع المجتمع ككل، من خلال شبكة مدنية لتوصيل الآراء ونقاط الرؤية، لتنتقل في النهاية لرأي عام داخل المجال السياسي العام، فالمجال العام يتناقض مع المجال الخاص"، كما يرى "روث ووداك" أن المجال العام هو "المجال السياسي الذي يمكن المواطنين من المشاركة في الحوار الديموقراطي"، بينما يراه "نيجت" ذلك "الواقع الاجتماعي والمكاني الذي يتيح مساحات من التعبير عن المعاني والآراء وتوزيعها والتفاوض بشأنها"(١٣).

كما يعرف "ديفيد روبرتسون" المجال العام بأنه "تلك النقطة بين الحياة الخاصة والدولة، والتي يعمل فيها الأفراد بدون تدخلات سلطوية أو توجيهات ذات مصلحة شخصية، ولا تقيدها القواعد والأنظمة الرسمية، في ظل تفاعلات متداخلة بين أفراد المجتمع، وفي ظل سعيهم الدؤوب نحو الحرية من التدخلات الحكومية المعرقلة، والمشاركة الفعالة في صنع القرار العام بالدولة، وأن هذه النقطة تتصف بالترتيب والتنسيق والاتفاق، ويهدف الناس فيها لإكتساب حقهم الحتمي في التشريع، في ظل حيادية الدولة وحماية هذا المجال من أي قرارات فردية أو عنصرية، في إطار الأخلاق العامة للشعب"(١٤).

والدراسة الحالية تعرف المجال العام اجرائياً بأنه: المساحة الديمقراطية التي تلعب فيها الأحزاب المصرية أدواراً سياسية كأحد أهم منظمات المجتمع المدني، وتواجه هذه الأحزاب مجموعة من الصعوبات في عملها إما من قبل بعض أعضائها أو من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل جهات أجنبية، وتنشط هذه الأحزاب في العمل السياسي والحقوقي في مصر، وتشارك الدولة المصرية صنع القرار وتحمل المسؤولية السياسية في مواجهة الأزمات الراهنة، ومن أهم تلك الأزمات التحول الديمقراطي في

مصر، وتخفيف التوتر بين مكونات المجتمع من جهة وبين المكونات المجتمعية والدولة من جهة أخرى.

٤. مفهوم الأحزاب السياسية Political Parties:

يعرف " قاموس علم الاجتماع " الحزب بأنه "مجموعة من الناس تربطهم مصالح مشتركة وقوانين لائحية لأهداف سياسية"(١٥). كما يعرف "ويليام كروس" الأحزاب السياسية بأنها "مؤسسات ديمقراطية تنتمي إلى المجتمع المدني، وتقوم بالعديد من الوظائف مثل، التوعية السياسية للجماهير، والحملات الإنتخابية، والترشيح والترشح، وهي محورية للحياة الديمقراطية التشاركية مع الدولة"(١٦).

فيما يري "ريتشارد غونتر" أن مفهوم الأحزاب السياسية يشير إلى تلك "المؤسسات الجماهيرية القادرة على تعزيز نظام الحكم الديموقراطي داخل المجتمع، من خلال أدائها التعبوي الجماهيري، في أوقات الانتخابات والمشاركات السياسية والأنشطة الديموقراطية، كما أنها قادرة على صناعة قادة سياسيين مدربين ولديهم خبرة، من خلال إتاحة بيئة مستقرة ومميزة لحرية الأفكار والأهداف لمعظم المواطنين، كي يشاركوا الدولة صنع القرار السياسي أو تولي السلطة وتوجيهها نحو التعددية السياسية، في ظل نمط التكامل الرمزي"(١٧).

والدراسة الراهنة تعرف الأحزاب اجرائياً بأنها: مجموعة من الأحزاب المصرية التي تم تأسيسها بعد ٢٠١١، وتحمل مجموعة متنوعة من الأيديولوجيات والأجندات، وتحدد تلك الأحزاب المعنية بها الدراسة الراهنة في حزب المصريين الأحرار " ليبرالي"، وحزب النور" إسلام سياسي"، وحزب الكرامة "ناصري"، وحزب مصر القوية "وسطي"، وركز البحث الراهن في دراسة أعضاء تلك الأحزاب على ثلاثة مستويات: الأول: المستوى المركزى: المتكون من أعضاء الإدارة العليا للحزب (الهيئة العليا للحزب، المكتب السياسي، والأمانة العامة للحزب بالقاهرة والجيزة)،

والثاني: على مستوى المحافظة (لجنة وهيئة المكتب واللجنة التنفيذية بمحافظتي الأقصر وقنا)، والثالث: أعضاء الحزب من الجماهير المشاركة في فعالياته.

ثامناً:المداخل النظرية المعنية بدراسة الفساد في المجال العام السياسي، الأحزاب نموذجاً:

يوافينا التراث النظري لموضوع البحث الراهن بعدد من المقاربات النظرية لكل من مفهوم (الفساد السياسي، المجال العام، والأحزاب السياسية)، وسوف نقوم بعرضها على النحو التالي:

أ- المقاربات النظرية للفساد السياسي:

عرض "مايكل كولير" في ضوء نظرية "البنائية الوظيفية" أهم المتغيرات الاجتماعية والتحولات البنائية للمجتمع التي تسبب سلوك الفساد السياسي في مؤسسات الدولة الحكومية وتأثيراتها السلبية على منظمات المجال العام، حيث أشار في بداية رؤيته النظرية إلى مدى تعقيد تحليل مفهوم الفساد السياسي نتيجة تباين تناوله من قبل المجتمعات بشكل مختلف عن غيرها، تبعاً لثقافة كل مجتمع، فما يكون سلوكاً فاسداً في مجتمع قد يكون سلوكاً غير فاسد في مجتمع آخر، حيث يلعب الإطار البنائي لكل مجتمع دور حاسم في تحديد السلوك الفاسد من عدمه، كما أن المعيار الذي يحكم الشخص الذي يرتكب الفساد هو المصلحة الأنانية الفردية وتكون هذه المصلحة متعارضة مع الصالح العام، سواءً كان مواطناً عادياً أو ممن يشغلون المناصب العليا في الدولة، في ضوء فكرة "روسو ١٧١٢-١٧٧٨"، الذي تبني فيها أن مسؤولي الحكومة هم من اختيار الشعب نحو تصريف وإدارة الأعمال العامة للمجتمع. فيما أشار "جونستون ١٩٩٤" أنه كلما تنافست منظمات مجتمعية على السلطة السياسية أو حتى شاركت النظام الحاكم صنع القرار أو قامت

بعمليات الضغط المدني على السلطة كلما خفت حدة الفساد السياسي، حيث يتجه النخب إلى إدارة الموارد المالية للدولة في ضوء توازن الأدوار بين النخب السياسية والنخب الاجتماعية المدنية، مما يعطي فرص أكبر للرقابة والنقاش العام ومن ثم تخفيض حجم الفساد المستتر(١٨).

كما ربط "جونيتشي كواتا" ظاهرة الفساد السياسي بوجود دلالات سلبية كست قضايا الأخلاق المجتمعي عند بعض الأفراد، فالوظيفة الأبرز من وظائف الفساد السياسي هي السيطرة والهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي من قبل بعض القابعين على السلطة أو الحكومة داخل المجتمع، بشكل سلبي وحدوي، والتي تعرقل بدورها المصالح العامة للمواطنين، فالمعايير السياسية يجب أن تسبق المعايير القانونية في تحديد خصائص مرتكبي الفساد السياسي من النخب الحكومية أو الحزبية ومعاقبتها من خلال عرض جرائمهم على الرأي العام الذي يقرر أي العقوبات يستحق، فمرتكبي هذه النوعية من الإفساد يحاول إساءة استخدام الموقف الرسمي (السلطة الرسمية) للمصالح الخاصة. ويشير "نيلد ٢٠٠٢" أنه ما إذا فرقنا بين الفساد العام والفساد الخاص، ووضعنا الفساد السياسي ضمن مفهوم الفساد العام المقترن بفساد السلطة السياسية الرسمية، فينبغي أيضاً عدم إغفال الروابط المباشرة أو غير المباشرة مع مؤسسات المجال العام التي تلتحم بشكل أو بآخر مع الدولة في صنع القرار السياسي مثل الأحزاب السياسية ودوائر الضغط وبعض منظمات القطاع الخاص والشركات، فالفساد السياسي ينتهك الصالح العام للدولة سواء من قبل الدوائر الرسمية للدولة أو الدوائر المشاركة معها في اتخاذ القرار السياسي مثل بروز سطوة بعض رجال المال والأعمال فى بعض الأحزاب لقيامهم بتمويلها في مقابل استخدام الحزب كخصم أو شريك مع السلطة لتحقيق المصالح الشخصية الفاسدة(١٩).

ب– المقاربات النظرية للمجال العام:

يعد كتاب "التحول البنيوي في المجال العام" للفيلسوف الألماني "يورغن هابيرماس" من أهم الأعمال الحديثة في موضوعها، حيث يقدم أفضل تصور للطبيعة الاجتماعية وأسس الحياة العامة، كما يعد هذا الكتاب أحد المساهمات الأكثر تميزاً في الفكر السياسي في فترة ما بعد الحرب، حول طبيعة وأصول تطور الرأي العام في المجتمعات الديموقراطية، حيث تبني "هابيرماس" مصطلح "المجال السياسي العام" وفرق بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى مثل: "القانون المدني" و "المجتمع المدني" و "الواجب المدني" و "البرجوازية" و" العائلة البرجوازية " و"المدنية" و "البرجوازية" هي بارجرليش، فالدولة هي "السلطة العامة" ومهمتها تعزيز حاجات الشعب وتوفير آليات الرفاهية لهم، وإن لم تقوم الدولة بهذا الدور يسعى الجمهور إلى الدعاية الغاضبة والمستنيرة ضد الدولة عن طريق إجراءات حشد الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام، وبذلك يكون الرأي العام من أهم السبل التي تعارض وتراقب السلطات داخل الدولة لتحقيق مصالح الجمهور، كذلك من خلال إنشاء حيز مجتمعي يتفاعل أفراد الشعب فيه ويبدوا آراءهم حول قضايا نقاشية عامة كسبيل للتأثير على الفعل السياسي داخل الدولة، فالمجال السياسي العام يتطلب تعديلات في دستور الدولة حول قضايا الاستقلال الذاتي والحرية السياسية، وبناء منظمات مدنية عامة، حتي يتم تحويل المجال العام إلى وظيفة سياسية للجماهير في ضوء استقطاب اجتماعي للمجال، مع تعديل بعض السلوكيات للجماهير مثل نمط التصويت والدعاية والخيال الاجتماعي، حتي يتسني تكييف الأفراد مع التحولات الهيكلية المستمرة في البنية الاجتماعية بفعل العديد من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية[٢٠]. في حين يرى "ديفيد مدجلي" أن المجال العام فيما بعد الحداثة يبني نفسه ككيان وحدوي وذا موضوع شامل وعام، وله تأثيرات عميقة على الهويات

والمصالح الاجتماعية، في ضوء حقيقة الإختلاف الواضح بين الفئات الاجتماعية والتي لا يمكن إنكارها. حيث يتشكل المجال العام من نجاح مجموعة اجتماعية مهيمنة في تقديم نفسها عبر منظمات مدنية كممثلين للهويات الوطنية والكتل المدنية لمشاركة السلطة القائمة القرار السياسي العام، في ظل الممارسة المستمدة من صعود بعض الحركات الاجتماعية الجديدة، التي كانت بالأمس مضطهدة كجماعات معارضة فاعلة واليوم ترتفع لتصبح شريك رئيس في اتخاذ القرار العام أو جماعات ضغط فاعلة، بما تملكه من صفات الوعي السياسي أو الذات السياسية النشطة، والتي تعبر عن مصالح الفئات المهمشة والمجموعات الضعيفة في المجتمع وتتضامن مع قضاياهم[٢١].

كما طرح أيضاً " أنيليس مورز" رؤيته النظرية حول "توافق مكونات المجال العام" مع التنوع العرقي والديني داخل المجتمع الواحد بشكل منسجم دون صراع أو انقسام أو عنصرية، حيث أن السكان الأصليين والحركات العنصرية داخل المجتمع قد استفادت على مر الأعوام المتلاحقة من وسائل الإعلام الحديثة التي سعت إلى بث برامج ومواد فيلمية تتصدى للعنصرية والصراع المجتمعي وتقدم أشكالاً بديلة من الإنتماء للجمهور وكيفية اكتسابها، في ضوء ليبرالية جديدة تطمس الحدود بين الدين والعرق والمجتمع، فالدولة من صنع القانون، الذي يضعه الجمهور، والذي يحاول الحفاظ على الأمن العام والآداب المجتمعية والأخلاق دون إنتهاك، بجانب الدولة التي تنفذ ما يأمرها به الجمهور، فالمرأة المسلمة في المجال العام على سبيل المثال يجب أن تتكاتف مع المرأة التي تحمل فكراً علمانياً دونما تهميش أو تقييم سلبي، فالمجال العام يهتم بالإنسان بغض النظر عن أصوله العرقية أو عقيدته الدينية، في ظل انتشار وسائل الإعلام الإلكترونية، وصعود المجتمع المتشابك، فضلاً عن مكان ودور الدين في المجتمعات المعاصرة[٢٢]. فيما أشار "غراهام موردوك" من خلال رؤيته حول "فكرة المجال العام والديموقراطية" أن المجال العام أصبح محوراً أساسياً

لنظريات ودراسات الديمقراطية ووسائل الاعلام والثقافة على مدى العقود القليلة الماضية، حيث اكتسبت أهمية سياسية في سياق جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والتكامل والهوية، في ضوء ثلاثة تحديات رئيسة : ١.دور الدين في الشؤون العامة ٢. الآثار المترتبة على الإنترنت لتنظيم الحوار العام في المجتمع ٣. قضايا المواطنة والتعددية. بالإضافة إلى قضايا المساواة بين الجمهور ومتخذي القرار العام في الوقت المعاصر[٢٣].

جـ- المقاربات النظرية للأحزاب السياسية:

يشير "ماتيو بونوتي" إلى أن الأحزاب السياسية في الوقت الراهن أصبحت موضوعاً للتحقيق من قبل أصحاب "النظرية السياسية المعيارية"، حيث تناول علماء السياسة الكلاسيكيين الأحزاب في ضوء سماتها التنظيمية مثل ما يتعلق بنظم الأحزاب والنظم الانتخابية، متجاهلين أهمية الافتراضات المعيارية التي تقوم عليها الحزبية وسياسات الأحزاب، والدور التصويبي للسياسة الديمقراطية للدولة، والإهتمام بالديمقراطيات الليبرالية التي تتعامل مع الأحزاب المتطرفة أو المناهضة للديموقراطية أو الأحزاب الفاسدة التي تدار بأموال النخب ذات المصالح الشخصية. كذلك أشار أصحاب هذا الاتجاه إلى خطورة الأحزاب الدينية في تقويض التمييز العلماني بين الدين والسياسة وتأثيره السلبي على الديمقراطيات الليبرالية. حيث إعتمد أصحاب هذا الإتجاه على التحليل المعياري للحزبية، في ضوء البيئة الديمقراطية للمؤسسات السياسية. أيضاً نظر "بورتيس" إلى النظرية السياسية على أنها توفر السياسة الحزبية على أسس معيارية وأخلاقية، كما أنه يمكن النظر إلى النظرية السياسية على أنها شكل من أشكال الحزبية. كما يري "روزنبلوم" أن الأحزاب قائمة على فكرة الدفاع عن حقوق أفراد المجتمع وتوصيل مطالبهم إلى النظم الحاكمة ورسم سياسة مجتمعية ذات صبغة ديموقراطية، وتشارك في صنع القرار، في ضوء التنافس المنظم بين

الأحزاب ومقاومة الفساد والتدخلات في سياسة الأحزاب ومحاربة المشاعر المناهضة للحزبية والعمل التعددي، في ضوء تقديم رأي الأغلبية بشكل أخلاقي مساهم في تطوير آليات الديمقراطية داخل المجتمع، والتخلي عن العنف واحترام الحدود الدستورية القائمة[٢٤].

تمثل أيضاً الأحزاب السياسية تحدياً مثيراً للاهتمام في الوقت الراهن من منظور "ساندي مايسل" لأسباب عديدة؛ أولها: ما تواجه الديمقراطيات من فساد وعقبات سياسية في دول متعددة، ثانياً: أنها مؤسسات مدنية ذات صبغة سياسية تطبق قواعد الاختيار العقلاني في الانتماء إليها، ثالثاً: تعتمد الأحزاب على لوائح قانونية تنظيمية تتغير مع التحولات المحيطة داخلياً وخارجياً. حيث يري "ريكر" أن النظرية الرسمية في العلوم السياسية سعت إلى فهم كيفية وصول بعض الجهات السياسية الفاعلة إلى قيادة الأحزاب وما إذا كانت هذه الجهات تتمتع بخصائص مرغوب فيها اجتماعياً أم هي التي تفرض نفسها بقوة الأموال أو الشهرة، كذلك التعرف على أهم القواعد السياسية التي تختارها الأحزاب السياسية لتنظيم سلوك أعضائها، فالهياكل الدستورية التي تختارها النخب السياسية داخل منظمة الحزب تكون لها عدد من الأهداف مثل تنظيم السلوك الجمعي للأعضاء، والوصول إلى المصالح المشتركة التي تبغيها، وتطوير أداء الفاعلين السياسيين داخل الأحزاب، بالإضافة إلى توقع الفعل السياسي من جميع الجهات ذات الصلة مثل الناخبون والناشطون داخل الحزب والمرشحين والمسؤولون المنتخبون، في ضوء التحليل الرسمي للأحزاب والانتخابات لـ"أنطزني داونز" ونظرية "الناخب الوسيط" الذي يؤهله الحزب للمنافسة بين الأحزاب المتعددة بهدف الفوز بالحكم[٢٥]. وفي رؤيته المعاصرة عن الأحزاب يرصد "راي" نمط العلاقة بين الحزب كمكون مدني سياسي من القادة والناشطين وبين السلطة القائمة، حيث تشتمل علاقتهم بالتعقيد والإهمال الذي يمارس ضد الأحزاب السياسية على يد السلطة القائمة، في حين إذا كانت العلاقة بينهم متوافقة حل الاستقرار على النظام

الديموقراطي العام، والعكس صحيح. كذلك يشير "ليبسيت" إلى العوامل المؤثرة في شكل هذه العلاقة من خلال أربعة معايير: ١.الطرق المتنوعة لتدخل السلطة في الشأن الداخلي للحزب ٢. العمل الفردي والمصالح الشخصية داخل الحزب ٣. تفهم السلطة للدور السياسي للأحزاب ٤. المناقشات الدورية بين الأحزاب والقائمين على الحكم في الشؤون العامة للدولة. مع تبني الأحزاب مجموعة من الإستراتيجيات السياسية التي تشكل نمط الممارسة العامة لأعضائها تجاه السلطة من جانب وقضايا المجتمع على الجانب الآخر[٢٦].

* بتمحيص ما سبق عرضه من رؤي نظرية ومقاربات فلسفية معاصرة لموضوع الفساد السياسي في المجال العام الحزبي اتضح مدى أهمية منظمة الحزب في ترسيخ مبادئ الديمقراطية داخل المجتمع، وأن التأثير السلبي لأنماط الفساد الذي يمارس ضد هذه المنظمة المدنية يجعلها تنحرف عن مسارها السليم في التوسط بين الشعب والسلطة، ويفرغها من مضمونها كمؤسسة عامة ينخرط فيها معظم أفراد المجتمع للقيام بالعديد من الأدوار السياسية والتنموية، ومن أهم هذه الأدوار المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار السياسي العام بالدولة، كما رصدت هذه المقاربات أيضاً: أن الجماهير في ظل التحولات المعاصرة في حاجة ماسة للمجال العام نقياً من أي هيمنة أو تدخل في شؤنه الداخلية كمتنفس سياسي حقيقي، في ظل جمود المسافات وانغلاقها أمام الجماهير لصعود العمل العام داخل الدولة. كما أن هذه المقاربات وضحت أهم وظائف الأحزاب في الوقت الراهن، ومكوناتها، وطرق الإنضمام في عضويتها، وأهم أشكال الإفساد الذي قد يصيبها، وكيفيات تجنيب المجال العام في معظم دول العالم خطر جمود نشاطه أو التدخل في ممارساته الديمقراطية من قبل السلطة أو النخب لمصالحهم الشخصية. ومن هنا قد تكون جملة هذه المقاربات هي ما حثت بعض المفكرين والباحثين في مجال الدراسات

السياسية والاجتماعية إلى تناول هذا الموضوع بشئ من البحث والتمحيص الميداني، كلاً من جانبه وظروف مجتمعه، وعلاقة المجتمع المدني مع السلطة القائمة.

تاسعاً: الإطار التصوري للدراسة:

بالنظر إلى المداخل والمقولات النظرية سالفة الذكر والمعنية بدراسة الفساد في المجال العام السياسي، يلاحظ أن كلاً منها طرح تصور معين في فهم وتحليل أنماط ومخاطر الفساد السياسي. فمدخل نظرية "البنائية الوظيفية" يرصد أهم المتغيرات الاجتماعية والتحولات البنائية للمجتمع التي تسبب سلوك الفساد في مؤسسات الدولة وتأثيراتها السلبية على منظمات المجال العام، في حين يرى مدخل (دلالات الفساد) بوجود مؤشرات سلبية كست قضايا الأخلاق المجتمعي عند بعض الأفراد، كذلك يؤسس مدخل "التحول البنيوي في المجال العام" تصور للطبيعة الاجتماعية وأسس الحياة العامة، بينما يشير مدخل "المجال العام فيما بعد الحداثة" أنه يُبني ككيان وحدوي وذا موضوع شامل وعام. وأخيراً تتناول "النظرية السياسية المعيارية" الأحزاب في ضوء سماتها التنظيمية مثل ما يتعلق بنظم الأحزاب والنظم الانتخابية، متجاهلين أهمية الافتراضات المعيارية التي تقوم عليها الحزبية وسياسات الأحزاب، والدور التصويبي للسياسة الديمقراطية للدولة.

والواقع أنه على الرغم من أن كل مدخل من هذه المداخل قد أثري النظرية السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي، إلا أن هذه المداخل جميعاً تمثل معالجات جزئية ومن ثم فإن الموضوعية في التحليل الدقيق تقتضي الارتكاز إلى النظرة الشمولية التي تراعي كافة الأبعاد والمتغيرات التي طرحتها هذه المداخل جميعاً.

عاشراً: الدراسات السابقة:

نبحث في هذا العنصر بعضاً من التراث البحثي الذي تناول أو اقترب من موضوع الفساد في المجال العام السياسي، كي نقف حيث انتهي الآخرون في نماذج العلاقة والتأثير بين الموضوعين ومجالهم العام، لذا سوف نعرض هذه الدراسات في تصنيف، ونقسمها إلى ثلاثة محاور رئيسة؛ كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت الفساد السياسي (الأنماط والأدوات، التأثيرات، والبيئة الحاضنة):

يشير "روبرت ويليامز" في دراسته بعنوان "تمويل الأحزاب والفساد السياسي" إلى العلاقة الارتباطية بين مختلف أشكال التمويلات الحزبية وما يترتب عليها من آثار غير سليمة في عمليات صنع السياسات العامة للدولة وتنفيذها، فالأحزاب تسعى بشكل حثيث إلى توفير الموارد المالية الكافية لتمويل أنشطتها السياسية والأيديولوجية والاقتصادية أو الفئوية في إطار شكلها التنظيمي مما يجعلها عرضةً إلى الإبتزاز من قبل أصحاب رؤوس الأموال الهادفين إلى دعم سياسي غير شرعي. كما أن الضغط الإعلامي على المجال العام لأسباب سلطوية يدفع بعض المنظمات المدنية للسير قدماً في طريق خاطئ بما يخالف لوائحها وطبيعة ممارساتها، كما أن الافتقار إلى الانفتاح والشفافية في علاقات الأحزاب هو نمط مهم من أنماط الممارسات السياسية الفاسدة(٢٧). ومن الأشكال الأبرز للفساد السياسي من خلال دراسة "دانيال جينجريتش" المعنونة بـ"المؤسسات السياسية والفساد الموجه من الحزب في أمريكا الجنوبية" حيث توجه الفائزين بالإنتخابات التشريعية أو الرئاسية إلى إطالة أمد بقائهم في السلطة من خلال استغلال الموارد العامة للدولة، في ظل ضعف رقابة الأحزاب السياسية والأجهزة الرقابية أو إختراقها من قبل المسيطرين على المؤسسات العامة، مما يؤثر سلباً في نظرة أفراد المجتمع على هيكل المؤسسات

الانتخابية وقواعد التنافس الديموقراطي بعد ما أصبحت بيئة حاضنة لإفساد السبيل الوحيد نحو التعددية، حيث أن إساءة استخدام سلطة الدولة يولد العديد من أشكال الفساد والإفساد، كبناء أحزاب المصالح الخاصة التي تهدف فقط إلى رعاية مصالح فئة معينة دون المصالح العامة للشعب، فتتحول المؤسسات الانتخابية كوسيلة محتملة لهذه الأحزاب لإستغلال الدولة كمصدر للتمويل السياسي[٢٨].

فيما أوضح "جوناثان منديلو" أن من أبرز أدوات الفساد السياسي: هو المال السياسي والمنافسة الفاسدة في الديمقراطيات غير المستقرة والناشئة، وأن عدم فاعلية برامج الدعم الحكومي – كآلية لمكافحة الفساد – للمنافسة السياسية السليمة يفتح الباب على مصراعيه للفساد في المجال العام، كذلك عدم وجود ضمانات تقنية تحفظ سرية وأمان عمليات التصويت والاقتراع في ظل النمو الهائل للتكنولوجيا وزيادة مخاطرها في ظل الاختراقات الاستخباراتية الدولية، كذلك الصعوبات التي تواجهها الأحزاب السياسية في التمويل والموازنة يجعلها تنسحب لطرق ملتوية للتمويل (سواء من الشركات صاحبة المصلحة، أو من الأفراد الأثرياء) حتي ولو على حساب معايير الديمقراطية المنشودة. كذلك من أهم أدوات الفساد في المجال السياسي داخل المجتمع: بيع السياسات أو الامتيازات من قبل موظفي الحكومة أو قادة الأحزاب إلى بعض المنتفعين أو صانعي السياسات مما يؤدي إلى تآكل الحكم الديمقراطي في أي مجتمع، حيث أن التبرعات التي تقدمها الشركات والجهات المانحة الغنية تنطوي على الرغبة في التغلب على قيود الديمقراطية لصالح شخص بعينه من أجل كسب التأثير المزيف على عملية صنع القرار العام للدولة، وخلق مناخ سياسي مثير للانقسام في ظل ضعف الدعم لبرامج المنافسة السليمة التي تعتمد عليها الديمقراطيات الحديثة بهدف التقدم والبناء[٢٩].

وفي دراسة لـ"نهى الدسوقي" بعنوان (تأثير الفساد السياسي على استقرار النظام السياسي المصري) حيث تكمن أهمية هذه الدراسة فى محاولتها التأصيل لظاهرة

الفساد السياسي وأثرها على الاستقرار السياسي فى مصر، فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١١، باعتبار هذه الظاهرة واحدة من أهم الظواهر السياسية التى فرضت نفسها على الساحة السياسية، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهج تحليل النظم والمنهج المؤسسي ومنهج النخبة لتقديم إطاراً ليستفاد به فى دراسة حالة النظام السياسي المصري. فى هذا السياق، حاولت الدراسة التوصل لتأثير ظاهرة الفساد السياسي على استقرار النظام السياسي فى مصر، وذلك فى إطار رصدها لمظاهر وأسباب الفساد السياسي فى النظام السياسي المصري حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتى أدت إلى فقدان الشرعية السياسية فى مصر وخاصة بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ وما حدث فيها من تزوير، ومن ثم انتشار العنف السياسي وقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ [٣٠].

كما يرى "تشارلز فوندربورك" أن الفساد في المجال العام السياسي يؤثر سلباً على كفاءة وفاعلية الحكومات، ويبطئ من معدل التنمية الاقتصادية، ويسمم المجال العام لبعض منظمات المجتمع المدني، وينقص من مواقف الدولة ويضرب شرعيتها في مقتل. حيث أن الفساد السياسي هو محل نظر المؤسسات الحكومية والمدنية المتأثرة بمخاطره العديدة مثل التدخلات في الشأن الداخلي للمنظمات، وتقليص فرص الديمقراطية، وتزييف الوعي العام، وهذا النمط من الفساد موجود في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مثل (الولايات المتحدة والبرازيل وروسيا والصين وإسرائيل والهند وباكستان والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة) لكن بشكل نسبي تبعاً لانخراط كل دولة في الطريق الديمقراطي ومدى وعي الناس وقوة الرقابة المركزية والمدنية [٣١]. وتشير "ايمي هاندلين" إلى أن نفوذ أصحاب المصالح الخاصة في المجال العام يعتبر بيئة حاضنة للفساد السياسي مما يضر بحقوق المواطنين الذين هم أصحاب المصالح الدائمة والشاملة داخل أي مجتمع، كما أن ممارسات الضغط في الحملات السياسية وعدم قدرة النظام السياسي على تعزيز الأهداف

الأوسع للديموقراطية يشكل مجتمعاً منصاع للفساد بكل أشكاله وأدواته، وأن عدم اكتراث الدولة والمنظمات بتبني قرارات قانونية رادعة قد يعزز من خصوبة الفساد السياسي، في ضوء تحولات سياسية ومعلوماتية سريعة، وتغيرات هيكلية للبنية الاجتماعية، التي تتطلب إصلاحاً لمنظومة التمويل السياسي، وقواعد السلوك المتعلق بالضغط، وتدابير مكافحة الفساد الصاعد أو الهابط في المجال العام[٣٢].

فيما أشار "إبراهيم منشاوي" في دراسته بعنوان (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥: دراسة الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١)، أن الجهود الدولية لمكافحة الفساد قد انطلقت من كون الفساد هو المعوق الأساسي لعملية التنمية، و فى ذلك أتت المبادرات الدولية العديدة وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى تعد الإطار الدولى الشامل المتوافق عليا لمكافحة الفساد. كما أبانت الدراسة أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد حرصت على تعداد جرائم الفساد، و على تتبع أساليب الهروب بالأموال، وكيف يمكن أن يتعاون المجتمع الدولى من خلال أجهزة الأمم المتحدة أو خارج هذه الأجهزة فى مكافحتها [٣٣].

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بالمجال العام في ظل التحولات البنائية للمجتمع:

أشار "محمد ساني" من خلال دراسته بعنوان "المجال العام وسياسة الإعلام في ماليزيا" مدى تأثير وسائل الإعلام الحديثة على البنية المجتمعية، وخصوصاً تأثيراتها في بنيتها السياسية التي أخذت في التشكل بفعل آليات معاصرة، منها تأثير الفضاء الإلكتروني المستخدم من قبل بعض المعارضين ضد سياسة الدولة الخاطئة، فاستخدمت هذه الآليات الجديدة لتعزيز قدرة المجال العام الحزبي في التأثير على عمليات التصويت والاختيار والمشاركة، وقد عكس هذا فرصة حقيقية للشعب أن

يعبر عن رأيه وأن يشارك بحرية وشفافية في رسم السياسات العامة للدولة، في إطار التوازن الأخلاقي بين حرية إعلام المجال العام بجانب مراعاة حدود المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها، في إطار الحريات المدنية والديمقراطية التي يكفلها الدستور(٣٤). وفي دراسة أجراها كلاً من "رود كوبمانز، بول ستاثام" تحمل عنوان "صناعة المجال العام الأوروبي: الخطاب الإعلامي والانتماء السياسي" تناول –رود وبول– التكامل الأوروبي ومدي تأثيره على مكونات الشمولية الديمقراطية، حيث أن تعزيز هذا التكامل ينطوي على تحول في نمط السلطة بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، في ظل قلق متصاعد حول ظاهرة "العجز الديمقراطي" المتنامي في أرجاء الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، بفعل تأثيرات العولمة السلبية على دول الإتحاد في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية غاية في التعقيد والضعف، وسياسات ديمقراطية أمست أقل دينامية، حيث استندت هذه الدراسة في الوصول إلى نتائجها على ثروة من البيانات حول بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجمع بين تحليل محتوى الصحف، ودراسات مبتكرة ومتعمقة لهياكل الاتصالات من خلال شبكة الإنترنت، ومئات من المقابلات مع كبار الممثلين السياسيين وقادة الأحزاب والإعلاميين في جميع أنحاء أوروبا، وعمل اختبارات تجريبية مستندة في ذلك على تأويل الخطاب الإعلامي والخلاف والمفارقات السياسية، في ظل اندماج أوروبي أصبح محل نزاع متزايد بفعل تغيرات التكامل والنظرة السلبية للسياسة الديمقراطية المتاحة في المجال الأوروبي العام(٣٥).

فيما نوه "راجيف بهرغافا" في دراسته بعنوان "المجتمع المدني، المجال العام والمواطنة" إلى أهمية الدور السياسي الذي يلعبه المواطن الهندي في المجال العام بهدف تعزيز مفهوم المواطنة بين أفراد المجتمع، في ظل خيارات متاحة أمام الناس من خلال المجتمع المدني الذي يوفق بين التزامات الناس ومتطلباتهم من الدولة، والمساحات المفتوحة لحرية لعب دور سياسي وممارسة نشاط ديمقراطي أكثر فاعلية

من خلال آليات المواطنة والديمقراطية دون عقبات أو قيود مفروضة من السلطة الحاكمة، حيث أن المجال الحزبي هو من أبرز السبل لرعاية هذا الدور التنموي والتوعوي، في ظل تأثيرات عميقة على بنية المجتمع الهندي الذي يحاول تفعيل دور المجتمع المدني لرعاية مصالح المواطنين، ويتبنى فكرة أن هناك نمطين من السلطة في المجتمع يجب أن يراقبها قادة المجال العام لتحقيق الصالح العام، النمط الأول: تلك السلطة التي تسمح للمواطنين بالمشاركة في أنشطة سياسية بكل حرية وديمقراطية، والثانية: تلك السلطة التي تحرم شعبها من حق الوصول إلى الحقوق الديموقراطية، في إطار الموازنة السياسية بين أفكار الدولة وآليات المواطنة التي تقع مراقبتها على منظمات المجال العام(٣٦).

وعلي جانب مقاومة المحتل الإسرائيلي رصدت " أمل جمال" من خلال دراستها بعنوان "المجال العام العربي في إسرائيل" مدى قدرة المجال العام على تعزيز الهوية الوطنية العربية، فعلى الرغم من التشويه الإسرائيلي لتاريخ دولة فلسطين يكافح بعض قادة فلسطين القابعين تحت سيطرة وحكم الصهاينة، من خلال إستغلال المساحة الضئيلة المنتزعة لمصلحة مجال حقوقهم السياسية للتعبير عن وجودهم ورفضهم لجميع أشكال الممارسات العنصرية للدولة السرطانية التي نمت في الجسم العربي، وذلك من خلال العمل السياسي المعتمد على وسائل الإعلام وبعض الصحف العربية والبث التلفزيوني عبر القنوات الفضائية لرصد فساد السلطة الإسرائيلية في إهدار حق شعب كامل في الحرية والعيش الكريم، وإقامة دولة تحفظ حقهم التاريخي في أرضهم المسلوبة وحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المغتصبة من قبل سلطة فاشية عنصرية محتلة ليس فقط لأرض عربية وإنما لهوية تاريخية، في إطار مجال عام محدود لتعزيز وضع مدني قائم(٣٧).

كما رصدت "سمية عبدالمقصود" في دراستها تحت عنوان (المجال العام: دراسة مقارنة في تطور المفهوم وإشكالياته)، أن مفهوم المجال العام يعد من المفاهيم

الصاعدة في إطار منظومة الديمقراطية الليبرالية التي طورها الفكر الغربي الحديث؛ حيث ظهر في مرحلة شهدت فيها الديمقراطية تراجعاً وصل حد الأزمة في المجتمعات الحديثة، في محاولة لتجاوز الأزمة الأكبر التي يشهدها مشروع الحداثة الغربي. ولم تسلم تلك المحاولة من النقد الذي عاد –في جزء منه– يؤكد مثالب الحداثة وضرورة تجاوزها، وإن لم ترفض الانتقادات المفهوم وإمكاناته في بناء التوافق في إطار التعدد والتنوع، وإنما أكدت أهمية اعتبار التعدد في صياغة المفهوم ذاته، وقبول أطروحات وخبرات غير غربية حول المجال العام. ومن ثم تأتي أهمية استبيان ملامح الخبرة الإسلامية المتعلقة بالمجال العام، التي تتلاقى مع الخبرة الغربية في الاهتمام بقيم الحرية والتوافق والمصلحة العامة، فضلاً عن الإيمان بأهمية دور المجتمع وفاعليته في المجالات المختلفة، وتتميز عنها بالاهتمام بالأبعاد القيمية والثقافية والمعنوية للمجال العام جنبا إلى جنب مع الأبعاد المادية، منطلقة من مرجعية دينية تجمع بين الثابت المطلق والمتغير النسبي(٣٨).

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب المصرية المعاصرة بشكل خاص:

قدم "سيباستيان إليشر" –الباحث الألماني– في دراسته بعنوان "الأحزاب السياسية في أفريقيا" تحليلاً عميقاً حول الدور الذي يلعبه المجال العام في خلق أحزاب سياسية تعبر عن الأيديولوجية الثقافية أو العرقية لبعض الدول الأفريقية، حيث قام سيباستيان بتحليل الأحزاب السياسية في كلاً من (غانا وكينيا وناميبيا وتنزانيا وبوتسوانا والسنغال وزامبيا وملاوي وبوركينافاسو وبنين)، ويخلص "إليشر" إلى وجود خمسة أنواع من الأحزاب هي (أحادية العرق، التحالف العرقي، الحزب الجامع، الحزب البرامجي، والحزب الشخصي) ويعرض هذه النوعية من الأحزاب ليظهر مدى التنوع في المشهد السياسي الأفريقي عما كان متصوراً بجمود المجال العام في القارة

الأفريقية، إلا أن الفساد السياسي يشكل تحدياً كبيراً أمام هذه الأحزاب للعمل السياسي السليم بعيداً عن المصالح الفردية أو التوجيه أو التدخل[٣٩]. وفي دراسة أجرتها "وفاء داود" تحت عنوان (عوامل بناء الثقة السياسية فى الأحزاب فى نظم الديمقراطيات الناشئة) أشارت إلى أن تراجع الثقة السياسية فى الأحزاب سمة عامة فى الأدبيات المعاصرة. و مع عنونة معظم رواد الثقة السياسية بحوثهم بالعديد من المسميات السلبية مثل: "أحزاب بلا أعضاء"، و "الأحزاب شر لابد منه"، و "اللاتحزب". سعى البحث إلى دراسة عوامل بناء الثقة السياسية فى الأحزاب، باستخدام اقترابى العملية والثقافة السياسية، وذلك بفحص وتحليل تجارب نظم الديمقراطيات الراسخة، ورصد وتحليل حالتها فى نظم الديمقراطيات الناشئة. واستنتج البحث تدهورها فى نظم الديمقراطيات الراسخة لاسيما مع تراجع العضوية الحزبية، وضعف الانتماء الحزبى، وصعود اللاتحزب وزيادة تأييد الأحزاب اليمينية. وعجز الأحزاب فى نظم الديمقراطيات الناشئة عن بنائها؛ الأمر الذي تبين فى تذبذب معدلات المشاركة الانتخابية، وتراجع العضوية الانتخابي، واضطراب التأييد الحزبى. وأخيراً تدني الرضا نحو النظام الديمقراطي [٤٠].

فيما أشار "راسل دالتون" من خلال دراسته بعنوان "سياسة المواطن: الرأي العام والأحزاب السياسية في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة" دور الجماهير في تحريك العملية السياسية من خلال مجالهم العام، ودفعهم لقادة الأحزاب أو التحالفات السياسية الجديدة إلى التعبير عن ما يريدونه من إصلاحات سياسية واقتصادية وهيكلية، وتوليهم أهم القضايا السياسية التي تؤثر بشكل مباشر في تعزيز العملية الديمقراطية في بلدانهم، في ظل سعي آليات العولمة وتآكل مكونات الديموقراطية، بفعل الاندماج العالمي مع بلدانهم أو بسبب تأثير هجرة اللاجئين إلى بلدانهم، أو تحت تأثير أشكال الفساد السياسي داخل بعض الأحزاب. كما تقدم هذه الدراسة مقارنة واقعية للمواقف والسلوكيات السياسية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، تجاه المجتمع المدني، ونوعية الخطاب السياسي المقدم للرأي العام ما بين "الخداع أو الاندماج أو العنصرية أو الالتحام مع قضاياهم وما يشغلهم"، في ظل تصاعد الأصوات اليمينية المتطرفة من خلال بعض الأحزاب اليمينية الصاعدة تحت تأثير خطر العمليات الإرهابية والأزمات الاقتصادية الغربية، بالإضافة إلى الفحص الشامل للقيم السياسية والنشاط السياسي وعمليات التصويت والصور العامة للحكومة ضمن السياق الوطني لكل مجتمع، واتجاه المواطن بإتباع بعض أشكال الأنشطة الجديدة في المجال العام مثل النشاط القائم على الإنترنت والأشكال الجديدة للاستهلاك السياسي، وأثر ذلك على أشكال المواطنة الديمقراطية المعاصرة[٤١]. كما أشار " حازم عمر" من خلال دراسته بعنوان (مفهوم الانشقاقات الحزبية: مع دراسة حالة نماذج من الأحزاب المصرية ١٩٧٧-٢٠١٠) إلى ظاهرة الانشقاقات الحزبية من الناحية النظرية مع تطبيق ذلك على نماذج من الأحزاب المصرية، حيث شملت الحزب الوطنى الديمقراطى، والوفد الجديد، والعربى الديمقراطى الناصرى، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ حتى عام ٢٠١٠. وترجع أهمية هذا الموضوع إلى وجود مفارقة بين ظاهرة الانشقاقات فى الحياة الحزبية المصرية والدراسات المكتوبة عنها، فالدراسات الموجودة ذات طبيعة تطبيقية، ولا توجد دراسات أكاديمية باللغة العربية فى هذا الموضوع، ونظراً لأهمية الأحزاب السياسية فى بناء الديمقراطية، يصبح البحث فى الانشقاقات الحزبية و تأثيرها على بناء الأحزاب وتماسكها موضوعاً مهماً. تطور الإهتمام الأكاديمى بظاهرة الانشقاقات الحزبية، كما يقدم تعريفاً لمفهوم الإنشقاق الحزبي، ويميز بينه والمفاهيم الأخرى المتصلة به، و منها الانقسام السياسى، والإنقسام الحزبى، و الفصيل أو الجناح الحزبى، إضافة إلى مستويات وصور ومراحل ومحددات الانشقاقات الحزبية. كما يدرس اتجاهات تفسير الإنشقاقات الحزبية، والتى تتمثل فى ثلاثة اتجاهات رئيسية، أولها، يركز على بيئة النظام الحزبى. و ثانيها، يركز على البيئة الداخلية

للأحزاب السياسية، و ثالثها، يركز على النخب والقيادات الحزبية ومدى تأثير تزايد نفوذ رجال الأعمال و تراجع القيادات السياسية على حدوث الانشقاقات الحزبية [٤٢].

كما طرح "محمد فهمي منزا" من خلال دراسته بعنوان "المحاباة السياسية في مصر: الحزب الوطني الديمقراطي والإخوان المسلمين في القاهرة" عرضاً شاملاً للوضع السياسي في المجال العام الحزبي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وسقوط مكونات الحزب الحاكم بفعل الحراك المجتمعي، وبفعل تلوث المجال العام الحزبي وقت ذاك بمؤثرات الفساد السياسي مما ترتب عليه خروج الجماهير لازاحته من سدة الحكم، عبر آليات حديثة ظهرت شبكة الإنترنت في مقدمتها. فوحدوية الحكم القائم على حزب سياسي واحد دون اكتراث للتنوع والتعددية أثار الناس وجعل مكونات المجتمع تغضب ومن ثم ترفض هذا الواقع الحزبي المختل مما أدى لانهياره، حيث تشكلت مجموعات جديدة من الأحزاب الدينية مثل (حزب الحرية والعدالة –المنحل بقرار قضائي– وحزب النور) والعديد من الأحزاب اليسارية والليبرالية، والتي للأسف الشديد سارت بعضها على نفس منوال الحزب الوطني في الإقصاء والعنصرية، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية معقدة [٤٣].

فيما حاول "عبد الرحمن سيد" في دراسته بعنوان (تداول السلطة داخل الأحزاب والمناصب السياسية: دراسة مقارنة)، التعمق في دراسة تداول السلطة داخل الأحزاب والمناصب السياسية بحيث تعمقت في دراسة السلطة داخل الأحزاب و ميل القيادات الدائم لاحتكارها. وبعد البحث والدراسة وجد أن السبب الأساسي في هذا الميل هو تبني غالبية الأحزاب حول العالم لنظام الانتخاب غير المباشر لاختيار قادتها. وقد قام الباحث بدراسة تطبيقات تحديد المدة في مختلف الأحزاب حول العالم، وتوصل إلى نتيجة مهمة، مؤداها: أن هذا المبدأ يجد مجال تطبيقه داخل الأحزاب الحديثة وبصفة خاصة في الدول المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية [٤٤].

وفي دراسة أجراها "بروس روثرفورد" بعنوان "مصر بعد مبارك" تكهن بروس إلى تحول الأحزاب السياسية في مصر إلى نمطين، الأول: أحزاب ثيوقراطية إسلامية شبيهة بإيران، والثاني: أحزاب ليبرالية تابعة للديموقراطية الغربية، وربما بفعل التدخلات الدولية تحول شكل المجال الحزبي في مصر إلى "دينية ليبرالية" كنمط جديد لم يعتاد عليه الشعب المصري ولم يطلبه، وإنما جاء بفعل التدخلات الدولية ذات المصالح، حيث قام بروس بعمل مقابلات متعمقة مع عينة مشكلة من (قضاة، محامين، ناشطين، سياسيين، ورجال أعمال)، وقام بتحليل بعضاً من أحكام المحاكم الرئيسية، والوثائق السياسية لبعض الأحزاب (الدينية، والليبرالية) وبعض كتابات المفكرين الإسلاميين المعاصرين في مصر، وأوضح في نتائجه أيضاً أن المجال العام الحزبي في مرحلة ما بعد مبارك من المرجح أن يكون التقدم فيها لليبرالية الديمقراطية ولكن بشكل بطيء في ظل التدخلات الدولية وتأثير أصحاب المصالح السياسية في مصر من رجال الأعمال وقادة الأحزاب(٤٥). كما وضحت دراسة "الشحات محمد خليل عاشور" تحت عنوان (فاعلية أداء الأحزاب السياسية فى مصر: محاولة لبناء نموذج حزبى فعال) أن الأحزاب السياسية هي أحد مرتكزات الديمقراطية وآلياتها ومن ثم فقد عنيت بالوقوف على الواقع الداخلي للأحزاب السياسية فى مصر من حيث الأطر التنظيمية والقانونية والاتصالية فى ضوء التحولات المتلاحقة فى الواقع السياسى المصرى بدءاً من التجربة الحزبية الأولى بالبلاد عام ١٩٠٧ ومروراً بالتنظيمات السياسية عقب ثورة عام ١٩٥٢ وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى ضوء نتائجها التى إنعكست على مجمل الأوضاع السياسية فى مصر ومن أبرزها وضعية الأحزاب السياسية فى أعقاب التعديلات التى أصدرها المجلس العسكرى على قانون الأحزاب السياسية الأمر الذى استوجب استخلاص المؤشرات التى يمكن أن تسهم فى بناء نموذج حزبى فعال(٤٦).

– ***التعقيب على الدراسات السابقة (وفجوات البحث الراهن):***

ونخلص من هذا العرض لبعض من الدراسات الحديثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي تفيد البحث الراهن على المستوى التأصيلي والمنهجي والميداني ***وتُظهر فجوات البحث الراهن***، نعرضها على النحو التالي:

- **اتضح من الدراسات السابقة وجود علاقة ارتباطية بين (أنماط التمويل الحزبي وضعف الشفافية واستغلال الأحزاب، والتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية) وبين مستوى الفساد في المجال العام السياسي المعطل لصنع السياسات العامة القائمة على الصالح العام. *لذى تسعي الدراسة الراهنة* إلى تقصي ما إذا كانت الأحزاب المصرية تواجه هذا النمط من الإفساد الداخلي والخارجي، واستطلاع رأي الخبراء في مستوى الفساد داخل الأحزاب وآليات ذلك.**
- **كما كشفت الدراسات السابقة أنه في ظل ضعف الرقابة المجتمعية على الأحزاب السياسية تزيد نسب الفساد ويتعدد أشكاله، كما تعد المساحات السياسية المفتوحة للجمهور مجالاً رحباً للعب دوراً سياسياً وممارسة نشاط ديمقراطي أكثر فاعلية من خلال آليات المواطنة والديمقراطية دون عقبات أو قيود مفروضة من السلطة الحاكمة. *وفي هذا الإطار تسعى الدراسة الراهنة* إلى رصد طبيعة المساحة السياسية الراهنة في المجال العام الحزبي في مصر، في ضوء تعامل السلطة مع المؤسسات السياسية المدنية وهامش الحرية الممنوح في المجتمع المصري.**
- **كما أظهرت الدراسات السابقة إلى مخاطر ومهددات تعرقل المجال العام السياسي في مصر والتي من أهمها: المال السياسي، والمنافسة الفاسدة في الديمقراطيات غير المستقرة والناشئة، كما أن نفوذ أصحاب المصالح الخاصة في المجال العام يعتبر بيئة حاضنة للفساد السياسي مما يضر بحقوق المواطنين الذين هم أصحاب المصالح الدائمة والشاملة داخل أي مجتمع. *ومن خلال هذا التصور يسعى البحث الراهن* إلى تمحيص آليات فساد الحياة الحزبية في مصر، في ظل تحولات سياسية عميقة، وتراكم أدوات فساد سياسي تقليدي ومعاصر.**
- **أبرزت الدراسات السابقة أن الآليات التكنولوجية والإعلامية الجديدة تعزز من قدرة المجال العام الحزبي في التأثير على عمليات التصويت والاختيار والمشاركة السياسية ومقاومة أشكال الإفساد. *لذا يتجه البحث الراهن* إلى**

رصد الدور المعاصر الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الإعلامية الجديدة في تقليل أو زيادة أشكال الفساد السياسي للأحزاب المصرية، الداخلية والخارجية.

- في حين أظهرت الدراسات السابقة أن المجال العام يلعب دوراً عميقاً في خلق أحزاب سياسية تعبر عن خصوصية الأيديولوجية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. *وفي إطار هذا الطرح الذي عرضته الدراسات السابقة تسعى الدراسة الراهنة* إلى تحليل المجال العام المصري في ظل وضع سياسي متقلب وأزمات أمنية خطيرة، وبحث مدى قدرة هذا المجال على حفظ الخصوصية الثقافية المصرية في ظل تحديات عالمية وواقع عربي ومصري مأزوم، من خلال خلق أحزاب تُعني بالصالح العام وحل الأزمات والمشاركة في صنع القرار العام.
- وأخيراً عرضت الدراسات السابقة أبرز أسباب سقوط الأحزاب السياسية وفشل دورها، وضعف مستواها، وذلك يأتي نتيجة تلوث المجال العام الحزبي بمؤثرات الفساد السياسي، في حين أن من أبرز أدوات تعزيز دوره فيأتي بفعل مطالبات شعبية بتغيرات البنية السياسية وقت الأزمات والتحولات الكبرى. *لذا تهتم الدراسة الراهنة بعرض* أهم آليات تعزيز عمل الأحزاب في مصر، وحمايتها من التدخل في شؤونها الداخلية سواءً من السلطة أو تدخلات أجنبية، وذلك في إطار خلق واقع حزبي أكثر نشاطاً ودفاعاً عن الحقوق السياسية للمواطن المصري.

"الدراســـة الميدانيـــة"

أولاً. عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

اعتمدت الدراسة الراهنة على عينة عمدية من الأحزاب المصرية، كانت هي (حزب المصريين الأحرار " ليبرالي"، حزب النور" إسلام سياسي"، حزب الكرامة "ناصري"، حزب مصر القوية "وسطي")، وقد استخدمت عينة كرة الثلج داخل الأحزاب لاختيار أعضاء الأحزاب المؤثرين، وتم ذلك على ثلاثة مستويات: الأول: المستوى المركزى: المتكون من أعضاء الإدارة العليا للحزب (الهيئة العليا للحزب، المكتب السياسي، والأمانة العامة للحزب بالقاهرة والجيزة)، والثاني: على مستوى المحافظة (لجنة وهيئة المكتب واللجنة التنفيذية بمحافظتي الأقصر وقنا)، والثالث: أعضاء الحزب من الجماهير المشاركة في فعالياته، وقد بلغ إجمالي العينة على المستويات الثلاثة ٣١٢ مفردة. كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (٢)

حيث تم انتقاء العينة بشكل "عمدي مقصود" لتوافقها مع اللياقة المنهجية للدراسة، وقد توزعت عينة الدراسة تبعاً للنوع إلى ١٧٨ ذكور، ١٣٤ إناث، تتمحور في ثلاثة مراحل عمرية: صغار السن ١٦٢ مفردة، متوسطي السن ٩٧ مفردة، وكبار السن ٥٣ مفردة. فضلاً عما بينته الدراسة الميدانية من الخصائص التي تميز عينة مجتمع البحث الراهن، كما يلي:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة البحث (ن= ٣١٢)

خصائص العينة	تكرار العينة	%
النوع		
ذكور	١٧٨	٥٧
إناث	١٣٤	٤٣
السن		
صغار السن	١٦٢	٥٢
متوسطي السن	٩٧	٣١.١
كبار السن	٥٣	١٦.٩
التعليم		
مؤهل متوسط	١٢٤	٣٩.٧

خصائص العينة	تكرار العينة	%
مؤهل جامعي	١٥٨	٥٠.٦
مؤهل فوق الجامعي	٣٠	٩.٧
الإقامة		
ريف	١٦٣	٥٢.٢
حضر	١٤٩	٤٧.٨
الصفة الحزبية / الموقع القيادي		
أعضاء الإدارة العليا للحزب	٦٥	٢٠.٨
هيئة المكتب واللجنة التنفيذية على مستوى المحافظة	٧٧	٢٤.٧
أعضاء الحزب من الجماهير والمنتسبين	١٧٠	٥٤.٥
إسم الحزب المنتمي له الأعضاء		
حزب المصريين الأحرار	٨٤	٢٦.٩
حزب النور	٦٥	٢٠.٨
حزب الكرامة	٨٦	٢٧.٦
حزب مصر القوية	٧٧	٢٤.٧

ثانياً. أساليب التحليل والتفسير:

اعتمد البحث الراهن في تحليله للبيانات الميدانية المفرغة من أدوات جمع البيانات على العينة من أعضاء الأحزاب السياسية المصرية كعنصر – وحدة – للتحليل، وتم المزج ما بين التحليلات الكمية والكيفية، حيث ارتكنت الدراسة على المادة الكيفية المتاحة من الأسئلة المفتوحة المزيلة في نهاية كل محور داخل استمارة

الاستبيان، وعلي دليل المقابلة، فقد تم الانتفاع بهما نحو تدعيم التحليلات الكمية من أجل المساعدة في عمليات التفسير، أو طرح مجموعة من التفسيرات الجديدة، كما تم التحليل الكمي الإحصائي عبر مستويين: المستوى الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث من خلال التكرارات والنسب المئوية، والمستوى الثاني: التحليل المركب لفحص تأثير بعض المتغيرات الأولية مثل (النوع، السن، التعليم، الإقامة، الصفة الحزبية، والحزب المنتمي له الأعضاء) في تفاوت فاعلية هذه المتغيرات على أشكال الفساد الحزبي وأبرز آلياته.

ثالثاً. نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها التحليل الإحصائي للبيانات لطرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الراهن، من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لخمسة محاور، كالآتي:

١. خصائص عينة الدراسة من الأحزاب، نمط العلاقات وشكل الممارسات:

نسعى في هذا المحور الإجابة على التساؤل الذي مفاده "ما خصائص هذه الأحزاب ونمط علاقاتها؟ وما شكل ممارساتها المعاصرة تجاه قضايا المصريين؟"، وطرح السؤال بهذا الشكل يعكس فرضية وجود تغيرات جديدة في خصائص المجال العام الحزبي ونشأته بفعل التحولات المعاصرة التي يمر بها المجتمع المصري وتشهدها جميع مؤسساته وبنيته التكوينية. وفي ضوء هذه الفرضية نعرض لنسب نتائج الدراسة الميدانية، والتي تشكلت ملامحها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

	الخصائص			نمط العلاقات			شكل الممارسات		
	ليبرالي – ناصري	وسطي	إسلام سياسي	شخصية، ولاءات، الثقة	تعارض، إنشقاق، صراع	توافق وعمل مشترك	تعزيز حقوق الإنسان	المشاركة السياسية	نشر ثقافة الديمقراطية
ن(٤) للخصائص – ن(٣١٢) للعلاقات والممارسات	٢	١	١	١٦٣	٨٩	٦٠	٧٦	١٣٤	١٠٢
%	٥٠	٢٥	٢٥	٥٢.٢	٢٨.٥	١٩.٣	٢٤.٤	٤٣	٣٢.٦

"توزيع عينة الدراسة من الأحزاب حسب خصائصهم ونمط علاقاتهم وشكل ممارساتهم"

انتقت الدراسة الراهنة أربعةً من أبرز الأحزاب على الساحة السياسية المصرية اليوم وذلك للأسباب الآتية:

١. **أن الأحزاب المنتقاة لعينة الدراسة الأكثر تأثيراً وإنتشاراً في المجال السياسي المصري.**
٢. **تنوع خلفياتهم الأيديولوجية ما بين ليبرالي وناصري ووسطي وإسلام سياسي، وهي الخلفيات الممثلة لبقية الأحزاب المصرية، وذلك بهدف تعميم النتائج بشكل ممثل ومنسحب على كافة الأحزاب المصرية.**

٣. حداثة تأسيس هذه الأحزاب، حيث أن الأحزاب الأربعة تم تأسيسهم بعد أحداث ثورتي ٢٥-٣٠، والهدف من ذلك إبراز مدى تأثير الواقع المصري على نشأة أحزاب تعكس المناخ السياسي المعاصر.

جاءت نسبة ٥٠% من خصائص الأحزاب المنتقاة (حزبي المصريين الأحرار والكرامة) ما بين الأيديولوجية الليبرالية والناصرية، حيث يعد حزب "المصريين الأحرار" حزب مصري ذو مرجعية ليبرالية، أعلن عن تأسيسه أبريل ٢٠١١، ويهدف الحزب الى أن تكون مصر دولة حرة ديمقراطية تدار بطريقة مدنية ينعم شعبها بالرخاء وبمستوى عالى من التعليم والصحة والنهوض بمصر لتصبح إحدى دول العالم المتقدم وتنعم بمكانتها الصحيحة التي تليق بها وحضارتها. في حين حصل حزب "الكرامة" على شرعيته القانونية في أغسطس ٢٠١١ وهو حزب ناصري التوجه، على الرغم من وجوده بالحياة السياسية منذ ١٣ عام تقريباً، حيث تم رفضه قبل ٢٠١١ عدة مرات من لجنة شئون الأحزاب لدى نظام "مبارك" كما رفضته المحكمة الإدارية العليا عدة مرات أيضاً، ويؤكد الحزب في مبادئه حرصه على الإلتزام بكل المبادئ التي قامت من أجلها ثورة ٢٥-٣٠ (عيش، حرية، كرامة) ويتحمل مسئولياته أمام أعضائه والشعب المصري بالعمل على حماية الثورة وحماية مكتسباتها بالتعاون مع كل القوى الوطنية وبالحوار مع القائمين على شئون البلاد وباتباع كل السبل السلمية والقانونية. كما جاءت نسبة ٢٥% من الأحزاب المنتقاة (حزب مصر القوية) الذي تم تأسيسه في يوليو ٢٠١٢، ويوصف الحزب بأنه من أحزاب يسار الوسط أو ما يعرف بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية اقتصادياً، كما يؤمن الحزب بأهمية توفير احتياجات الإنسان الأساسية، وتحقيق أمنه، والحفاظ على كرامته وإنسانيته. أيضاً كانت أحزاب الإسلام السياسي محل إهتمام البحث حيث شكلت نسبتها بـ ٢٥% (حزب النور) والذي تأسس عام ٢٠١١، وهو حزب ذو مرجعية إسلامية سلفية، ويعد

أول حزب سلفي يتقدم بأوراقه في مصر، وتصفه الدعوة السلفية بأنه الذراع السياسي الوحيد لها، حيث يهدف الحزب للدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، والتغلب على المصاعب والتحديات وتخطي العوائق والعقبات التي تسببت في تخلف الأمة عقوداً من الزمن (من وجهة نظره). "هذه المعلومات والبيانات تم استخلاصها من الموقع الرسمي لكل حزب على شبكة الإنترنت وموقع ويكيبيديا، ومن سجلاته الرسمية بالمقر، ومن الأسئلة المفتوحة بدليل المقابلة"، كما يتضح من الشكل التالي التنظيم الداخلي للأحزاب محل الدراسة:

شكل رقم (٣)

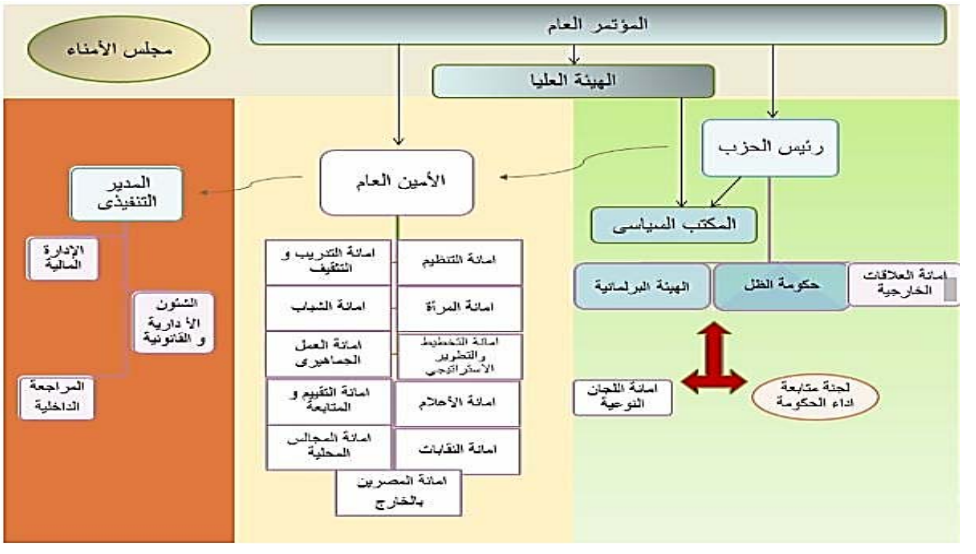

وقد تركزت شبكة العلاقات الخارجية والداخلية لهذه الأحزاب – بينها وبين كلاً من (الدولة، الأحزاب الأخري، والجماهير)– في شكل "العلاقات الشخصية، والولاءات، وعلاقات الثقة" والتي جاءت على رأس أنماط العلاقات المتشابكة، حيث تقدر نسبة ٥٢.٢% من عينة الدراسة أن العلاقات الشخصية مستحوذة بشكل كبير

في علاقة الأحزاب سواء بين الجماهير التي تستفيد منها أوقات الانتخابات أو الحشود، أو مع الدولة التي تنضوي في كثير من الأحيان في إطار نسقها السياسي السلطوي، أو بينها وبين بعض الأحزاب لرسم أنماط التشبيك أو التحالف في ظروف مقاومة السلطة أو تقديم البرامج الإنتخابية، في إطار التطلع أو العمل لتغيير النسق السياسي السائد واستبداله بنسق سياسي جديد. كما جاءت علاقات التعارض، والإنشقاق، والصراع في المرتبة الثانية من سمات العلاقات الحزبية بنسبة ٢٨.٥%، فالصراع مع السلطة لم يكن صراعاً سياسياً من أجل ممارسة السلطة السياسية، بل كان بين متخاصمين، يرى كل منهما في الآخر عائقاً من أجل ممارسة حياة ديمقراطية سليمة، كما شكلت أدوات الإنشقاق داخل الأحزاب سمة متقدمة من أجل هدم البنية الداخلية بسبب الصراع على البرامج الحزبية أو العضوية أو رئاسة الحزب، في حين قامت بعض الجهات السياسية بتجنيد العديد من المنتمين والتابعين لها في تلك الأحزاب، بهدف اختراق عمق القيادات المحلية والمركزية، وممارسة دورهم التخريبي عن طريق نقل كل القرارات والبرامج والحوارات من داخل الأحزاب إلى هذه الجهات لبث التأثيرات السلبية في بعض القرارات الحزبية، وبالفعل هم يشكلون الخطر الحقيقي داخل الأحزاب. في حين أكدت بعض الأحزاب أهمية العمل في إطار مشترك وتوافقي مع الدولة – بنسبة ١٩.٣%– انطلاقاً من فكرة حضور هيبة الدولة مع تحمل الأحزاب كامل المسؤولية في دفع الحياة السياسية إلى الديمقراطية، بعيداً عن تصفية الحسابات الشخصية أو الفوز بمكتسبات حزبية ضيقة، كما شكل التحالف بين الأحزاب أهمية قصوى، في إطار التقارب السياسي والأيديولوجي مع الأحزاب الأخرى (حزب المصريين الأحرار مع حزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى – حزب الكرامة مع التيار الشعبي – حزب مصر القوية مع حزبي البناء والتنمية والأصالة) وكانت القاعدة الأساسية لهذا التعاون زيادة القدرة الحزبية على التأثير في المجال السياسي، وزيادة فعالية الأحزاب من خلال التكامل بين قدرات

الأحزاب وإمكانياتها المتباينة. ويتضح ذلك من خلال الوثيقة التالية (*مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي*) التي توضح شبكة علاقات الأحزاب المصرية:

شكل رقم (٤)

: تصنيف الأحزاب العلمانية المصرية، استناداً إلى قربها من الدولة، 2017

الاسم	عام التأسيس	عدد المقاعد في مجلس الشعب (2011)	عدد المقاعد في مجلس النواب (2015)	مدى القرب من الدولة (2017)
حزب الوفد	1919	36	35	مستلحق
الحزب الوحدوي	1976	3	1	موالٍ للدولة
حزب الكرامة	1996	6	0	معارض
حزب الغد	2004	0	0	مستلحق
حزب السلام الديمقراطي	2005	1	5	موالٍ للدولة
حزب المحافظين	2006	0	6	موالٍ للدولة
حزب الإصلاح والتنمية	2009	8	3	معارض
حزب الحرية	2011	4	3	موالٍ للدولة
حزب مصر الحديثة	2011	0	4	موالٍ للدولة
حزب المصريين الأحرار	2011	17	65	مستلحق
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	2011	5	قاطع الانتخابات	معارض
الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي	2011	14	4	معارض
حزب مصر الحرية	2011	1	قاطع الانتخابات	معارض
حزب العدل	2011	1	قاطع الانتخابات	معارض
حزب حرس الثورة	2011	0	1	معارض
حزب غد الثورة	2011	0	قاطع الانتخابات	معارض
حزب المؤتمر	2012	لا ينطبق عليه	12	موالٍ للدولة
الحركة الوطنية المصرية	2012	لا ينطبق عليه	4	موالٍ للدولة
حزب الشعب الجمهوري	2012	لا ينطبق عليه	13	موالٍ للدولة
حزب الدستور	2012	لا ينطبق عليه	قاطع الانتخابات	معارض
حزب مصر القوية	2012	لا ينطبق عليه	قاطع الانتخابات	معارض
حزب مصر بلدي	2013	لا ينطبق عليه	3	موالٍ للدولة
حزب مستقبل وطن	2013	لا ينطبق عليه	53	موالٍ للدولة
حزب العيش والحرية*	2013	لا ينطبق عليه	قاطع الانتخابات	معارض
حزب حماة وطن	2014	لا ينطبق عليه	18	موالٍ للدولة

كما تباين شكل الممارسات الواقعية للأحزاب محل الدراسة، إذ تقدر نسبة ٤٣% من عينة الدراسة أن هدف المشاركة السياسية لكل أطياف المصريين على رأس أولوية حزبها، حيث تقوم هذه الأحزاب بتدريب وتثقيف الشباب المنتمي لها، على ممارسة الحق الديمقراطي، في إطار المسؤولية الحزبية لصنع رجل السياسة

ورجل الدولة، والقدرة على التنسيق مع شباب الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى (مثلما حدث في حزب الكرامة ٢٠١٥ تجاه المشاركة من عدمه في الإنتخابات البرلمانية– الإطاحة بـ نجيب ساويرس من رئاسة حزب المصريين الأحرار بسبب إستغلال حزبه كأحد أدوات الضغط على النظام السياسي لتمرير معاملاته الاقتصادية– وأزمة انشقاق عماد عبد الغفور رئيس حزب النور وانفصاله مع مجموعة كبيرة من قيادات الحزب). أيضاً تسعى هذه الأحزاب في ممارساتها السياسية إلى نشر ثقافة الديمقراطية الغائبة، حيث رأت نسبة ٣٢.٦% من عينة الدراسة أنه من خلال إقامة الأحزاب للمحاضرات والندوات والحوارات والمؤتمرات التي تعقد في المقرات الحزبية على مدار السنة، حيث تشير نسبة 24% من عينة الدراسة على ممارسة الأحزاب السياسية دوراً فاعلاً في قضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بهدف الارتقاء بها وضمان إقرارها، وطرح بعض المبادرات الجديدة بهدف اطلاع الشباب المصري على مواد حقوق الإنسان العالمية واستخلاص منها ما يتناسب وظروف مجتمعه لتعزيز قيمة الانتماء وصيانة حقوق الإنسان من الهدر في ظل الأزمات السياسية الراهنة. ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (٥)

٢. صور الفساد الذي تتعرض له الأحزاب من الداخل، بين الآليات والقوى الفاعلة:

يهدف هذا المحور التعرف على أبرز صور الفساد المعاصر الذي تتعرض له الأحزاب المصرية من الداخل، ومن ثم تم طرح التساؤل التالي "ما أنماط الفساد الذي تتعرض له هذه الأحزاب من داخلها وبفعل أعضائها؟ وما أسبابه؟"، وتتضح الإجابة على هذا التساؤل المهم والذي يعد المحور الرئيس للبحث الراهن، من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (٦)

الفساد داخل الأحزاب بين الآليات والقوى الفاعلة

يوضح الشكل السابق أبرز أنماط الفساد الذي تتعرض له بعض الأحزاب المصرية من داخلها وبفعل أعضائها، حيث تري نسبة ٢٤.٦% من عينة الدراسة أن أخطر الأنماط التي تؤثر سلباً على أداء العمل الحزبي بشكل رئيس هو "التمويل والاستغلال والفساد الإداري"، فمعركة تمويل الأحزاب تعتبر عنصراً مهماً وذا دوراً مؤثراً في قوة كل حزب في إطار المساحة السياسية المتاحة، فحزب المصريين الأحرار على سبيل المثال تأسس على يد رجل أعمال بهدف السيطرة على المجال السياسي ومن ثم الانتخابات بقوة المال، واستغلال العائلات والقبلية في مناطق الصعيد لتحقيق مكاسب سياسية ذاتية. كما يلعب الفساد الإداري داخل الأحزاب دوراً خطيراً في التأثير على قرارات الحزب لحساب مصالح شخصية ومصالح اقتصادية. كما ترى نسبة ٢٢.٥% من عينة الدراسة أن عمليات "الانحراف الانتخابي والرشوة والمحسوبية" تأتي في المرتبة الثانية لصور الفساد السياسي داخل الحزب، فالإنحراف الانتخابي لهيكل الحزب والتحيز لأشخاص بعينهم بسبب مصالح خاصة تهدم البناء الديمقراطي والسياسي القائم على الكفاءة داخل الأحزاب وليس على أهل الثقة وأصحاب الرشوة والذي يعد من قبيل الغش السياسي والتزوير الانتخابي لضمير الحزب وبنائه، فرشوة الفعل السياسي لأعضاء الحزب تسحق بداخلهم الإيمان بفكرة الديمقراطية وأثرها الصادق في العمل السياسي وجدية المسؤوليات الحزبية في ظل التحديات الخطيرة التي يعيشها الشعب المصري من إرهاب وفقر وتسلط وغلق لدوائر الصعود السياسي، والكثير من الصعاب الملقاة على ظهر الدولة المصرية في ظل العمل السياسي والإداري الفردي البعيد عن المشاركة الفعالة من مؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة إلى أن "تنازع السلطة

وانعدام الشفافية" تشكل صورة خطيرة على العمل الحزبي كما رأتها نسبة ٢١.٢% من عينة الدراسة، حيث يتجه بعض القادة داخل الحزب إلى الاعتصام اعتراضاً على بعض القرارات لرئيس الحزب ومن ثم تتحول الأمور إلى شللية داخل الحزب، كل طرف يقوم بعمل إجراءات جديد حتي ولو تعارضت مع أسس العمل الحزبى ومخالفة لائحة النظام الأساسى للحزب، وإصابة مستويات الحزب التنظيمية بالخلل وقياداتها المنتخبة من أعضاء الهيئة العليا وأعضاء المكتب السياسى وأعضاء مجلس أمناء الحزب بالفوضوية وعدم التسلسل التنظيمي، في إطار سياسية السلطوية والسمع والطاعة – سواء في الأحزاب الدينية (حزب النور)، أو الليبرالية (المصريين الأحرار)– ومفسدى الحياة السياسية والحزبية. كذلك يري عدد من عينة الدراسة بنسبة ١٧.٦% أن "الابتزاز وتبني أجندات تدميرية" هي من أبشع صور الفساد الداخلي التي لو تبناها بعض أعضاء الحزب لكانت كفيلة بهدم أركانه والقضاء على حيويته ودوره، سواء عن طريق الضغط المباشر أو غير المباشر من قبل قيادات الحزب على بعضهم بهدف تحقيق مكاسب فردية داخل الحزب، أو عن طريق ترويج فضائح بعض القادة واستخدمها كورقة ضغط لتنفيذ ما يرغبون داخل الحزب وتبرير سلوكياتهم الفاشلة. كما تشير نسبة ١٤.١% من عينة الدراسة أن "ضعف المؤسسية وتفشي البيروقراطية" في العمل السياسي الحزبي يعتبر صورة خطيرة من صور الفساد المنتشر بين الأحزاب، حيث أن غياب تطبيق اللوائح والنظم الحزبية يؤثر على الترابط والتماسك بين اللجان الداخلية للحزب، وزيادة نعرات الفردية على قرارات الحزب وأجنحته، مما يعطل آليات الديمقراطية داخل التنظيم السياسي للحزب. ولمواجهة هذه الأشكال قررت بعض الأحزاب تشكيل لجان متابعة وتقييم الأوضاع داخل الحزب، كما يتضح في الوثيقة التالية:

شكل رقم (٧)

حزب المصريين الأحرار

قرار
تشكيل لجنة أنضباط الهيئة العليا

بعد الأطلاع على المادة ٤٧ و المواد ٨٧ و ما يعدها النظام الأساسى لـ
المصريين الأحرار و على القرار التنظيمى الخاص بقواعد الأنضباط الحزبى .
قرر الآتى

أولا : تشكيل لجنة أنضباط الهيئة العليا من كلا من :
السيد الدكتور / رؤوف غبور رئيسا للجنة الأنضباط
و السادة :
(١) ايهاب الطماوى سكرتيرا للجنة
(٢) أحمد خيرى عضوا
(٣) هشام أبو السعد عضوا
(٤) ابراهيم عبد الوهاب عضوا
(٥) جورج وهبة عضوا
(٦) لبنى الفقى عضوا

ثانيا : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره و ينشر .

و الله الموفق ،،،،،،

تحريرا فى ٢٠١٤/١٠/٨٣

رئاسة الحـــزب
عنه / سكرتير عام الحزب
دكتور / عصام خليل فوزى
التوقيع /

حزب المصريين الأحرار

كما يتبين أيضاً من الشكل السابق أبرز القوى الفاعلة والمؤثرة في فساد الحياة الحزبية من الداخل وأهم الآليات المستخدمة في عمليات الفساد والإفساد، حيث ترى نسبة ٢٢.٥% من عينة الدراسة أن دخول رجال الأعمال الحياة الحزبية أدى إلى إفسادها وتشويه العملية الإنتخابية، نتيجة شراء المرشحين البارزين في الحياة السياسية بعد تقديم الإغراءات المالية والعينية لهم، مثل فعل حزب المصريين الأحرار الذي أسسه نجيب ساويرس، وكذلك السيد البدوي رئيس حزب الوفد وهو رجل أعمال معروف ويمتلك شبكة قنوات الحياة واستغلالها في الدعاية لحزبه وبرامجه، كما يؤكد البعض أن الأحزاب التي يقع على رأسها رجال المال السياسي لا تؤدي عمل حقيقي في الحياة السياسية لأنها تعتبر أحزاب غير شرعية وطريقاً مظلماً يستأسد فيها رجال المال السياسي على حساب المواطن الفقير. كما يشكل أصحاب الطموح

الشخصي في رأي ١٨.٥% من عينة الدراسة عقبة كبيرة في طريق الأحزاب وفاعليتها في الحياة السياسية، حيث يستخدمون شعارات الوطنية والديموقراطية والحرية بشكل زائف، وهدفهم الرئيس الصعود إلى أعلى المناصب دون مراعاة الهدف الأساسي من تأسيس أحزاب جمعية تراعي مصالح الجميع وليس طموح شخص بعينة. كما يلعب رجال الدين المنتمين لأحزاب –مثل بعض أعضاء حزب النور السلفي– دوراً خطيراً في تأجيج الصراع العقائدي في الساحة السياسية، حيث يرى ١٧.٦% من عينة الدراسة أن الأحزاب القائمة على أساس ديني لا تتمتع بالجماهيرية وحب الناس لها ولكن ظهرت نتيجة خطايا إدارة النظام السياسي الفاشل وغضب الشعب منها، كما أن هذه الأحزاب تمثل خطورة شديدة على مبادئ الديمقراطية التي لا تؤمن بها، بل وتسعى في الوقت ذاته إلى تأجيج الصراع الديني في مصر – بين المسلمين والمسيحيين– فالمجتمع لا يرضى باستبدال الحكم الفردي الفاسد بآخر متعصب وكاره للديمقراطية والتعددية. فيما أشارت نسبة ١٥.٥% من عينة الدراسة أن نمط قيادة الحزب وسلوكها يشكلان الأساس في فقدان بعض الأحزاب السياسية حيويتها العامة بفعل مخاطر التبعية التي قد يلجأ لها رئيس الحزب باتجاه السلطة أو رجال المال السياسي أو بعض الجهات الخارجية. كما أشارت نسبة ١٤.٤% من عينة الدراسة إلى مخاطر الصراع المحتدم بين جيل الشباب وجيل الكبار على المساحات السياسية داخل الحزب، حيث ينتج عن هذا الصراع الكثير من مشكلات الحياة الحزبية وفسادها، والتعثر فى مواجهة كثير من تلك المشاكل والتحديات يجعل من تجديد الدم الحزبي ضرورة سياسية ديموقراطية. في ضوء تزمت جيل الكبار –من الخبراء السياسيين واصحاب النفوذ ورجال الاعمال– بزمام المناصب العليا في الحزب دون فتح آفاق ومساحات يصعد من خلالها جيل الشباب لتولتي القيادة والعمل السياسي والانفتاح على ممارسات أكثر ديمقراطية وشفافية. في حين ترى نسبة ١١.٥% من عينة الدراسة أن بعض مواد

اللائحة الداخلية للأحزاب بما تتضمنها من سلبيات ومعوقات تعد من أشكال الفساد السياسي والإداري القائم على جمود ومركزية التنظيم دون وجود مرونة في التعامل الحزبي مع مستجدات الحياة الحزبية، ومن هذه المواد المعيبة "اختيار الأعضاء بالقرعة، وأنه لا يسمح بتمثيل أى فرد من القرى والعزب والكفور، ووضع نظام الكوتة لعدد من فئات المجتمع، وتقليص سلطات الأعضاء، والسماح بانضمام حملة غير المؤهلين مما يضعف المجالس المحلية في قرى وريف مصر، وإلغاء تمثيل الشباب فى مجالس المحافظات" وغيرها العديد من المواد التي تحتاج إلى تعديل في لوائح بعض الأحزاب مع تباين الاتفاق والاختلاف حولها، ومثال ذلك يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (٨)

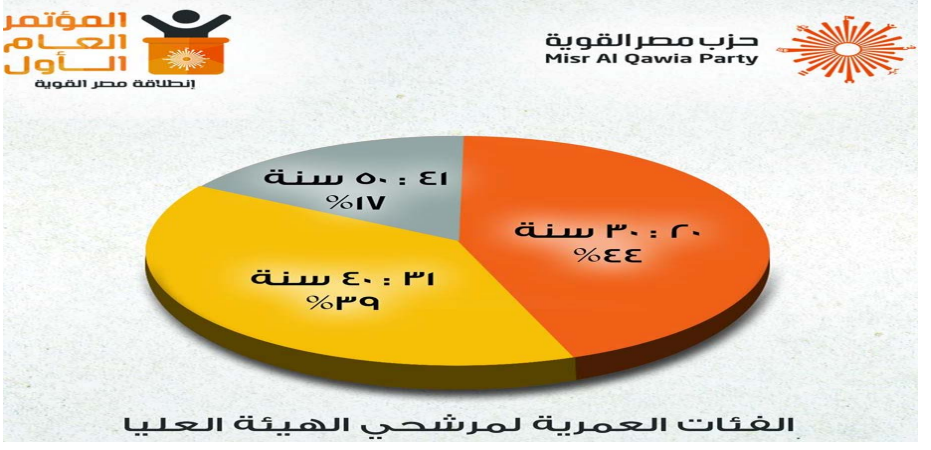

٣. أنماط الفساد السياسي الذي يمارس ضد الأحزاب من الخارج، بين الإختراق والدوافع:

أيضاً يعد هذا المحور من المحاور البارزة في الدراسة الراهنة حيث اتضح من خلال المحاور السابقة أهم خصائص الأحزاب وممارساتها المعاصرة، وأهم صور الفساد الذي تتعرض له الأحزاب المصرية من الداخل، مما يؤثر سلباً في أداء دورها

المجتمعي العام. وفي هذا المحور نستكمل ونلقي مزيداً من الضوء حول أنماط الفساد السياسي الذي يمارس ضد الأحزاب من الخارج، وتم هذا من خلال طرح السؤال التالي على عينة الدراسة مفاده "ما أشكال الفساد السياسي الذي يمارس ضد هذه الأحزاب من خارجها؟ وكيف يتم هذا الإختراق؟ وما دوافعه؟" وجاءت النتائج المبينة في الجدول رقم (٣) لتوضيح مايلي:

جدول رقم (٣)

	أنماط الفساد السياسي من خارج الحزب				آليات الاختراق				دوافع الإختراق			
	التدخل وفرض القيود من قبل الدولة	تدخلات دول أجنبية في شؤون الأحزاب الداخلية	التدخلات الخبيثة لبعض منظمات حقوق الإنسان	البيئة المحيطة بالأحزاب، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً	لي القوانين وسوء استغلال السلطة	التمويل الدولي للأحزاب بصورة خفية	التباكي بحقوق الإنسان بشكل مزيف	الجهل، المرض، الفقر، قلة الوعي، وضعف المشاركة المجتمعية	الهيمنة والإنفراد بالسلطة	التبعية وعدم استقلال القرار	السيطرة الخارجية على المجال السياسي المصري	تغييب الديمقراطية
ن	٨٨	٦٥	٨٠	٧٩	٦٢	٦٨	٧٠	١١٢	٩٠	٧٦	٧١	٧٥
%	٢٨.٢	٢٠.٨	٢٥.٦	٢٥.٤	١٩.٨	٢١.٨	٢٢.٦	٣٥.٨	٢٨.٨	٢٤.٤	٢٢.٨	٢٤

"صور الفساد السياسي الذي يمارس ضد الأحزاب من الخارج، آلياته، ودوافعه "

أظهرت النتائج الموزعة في الجدول السابق أن أبرز أنماط الفساد السياسي من خارج الحزب تتمثل في: التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب وفرض القيود الصارمة على حرية العمل الحزبي من قبل الدولة وذلك من وجهة نظر ٢٨.٢% من عينة الدراسة، تلتها بعض التدخلات الخبيثة لبعض منظمات حقوق الإنسان لتحقيق

مآرب سياسية وتدميرية أخرى وذلك في تصور ٢٥.٦% من العينة، كذلك تعد البيئة غير المشجعة المحيطة بالأحزاب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً نمطاً مهماً في رأي ٢٥.٤% من العينة، وأخيراً يري ٢٠.٨% من العينة المنتقاة أن تدخلات بعض الدول الأجنبية ذات المصالح التخريبية في شؤون الأحزاب الداخلية أهم عوامل إفساد الحياة الحزبية من الخارج، مثال ذلك يتضح من خلال الوثيقة الآتية:

شكل رقم (٩)

كما تشير عينة الدراسة أن أهم آليات الإختراق الحزبي تتمثل في: الجهل، المرض، الفقر، قلة الوعي، وضعف المشاركة المجتمعية في رأي ٣٥.٨% من العينة، تلتها التباكي بحقوق الإنسان بشكل مزيف بنسبة ٢٢.٦%، وكذلك التمويل الدولي للأحزاب بصورة خفية من وجهة نظر ٢١.٨%، وأخيراً لي القوانين وسوء استغلال السلطة بنسبة ١٩.٨%.

كما تنوعت استجابات المبحوثين بين أهم دوافع الإختراق الحزبي حيث أشارت نسبة ٢٨.٨ من العينة أن روح الهيمنة والإنفراد بالسلطة تعد من أبرز الدوافع، كذلك التبعية وعدم استقلال القرار الحزبي من وجهة نظر ٢٤.٤% من عينة الدراسة، تلتها شعور أعضاء العينة – ٢٤%– بأن تغييب الديمقراطية المتعمد من قبل السلطة سبباً رئيساً في الإختراق الداخلي، وأخيراً آليات السيطرة الخارجية على المجال السياسي المصري لكبح حرية الأحزاب في العمل والمعارضة في رأي ٢٢.٨% من عينة الدراسة. مثال ما يتضح في الوثيقة التالية:

شكل رقم (١٠)

جمهورية مصر العربية
لجنة الأحزاب السياسية
مكتب الرئيـــس

افـــــادة

تحية طيبة .. وبعد

بالإطلاع على سجلات لجنة شئون الأحزاب السياسية تبين أن السيد/ علاء الصاوى قد تقدم بطلب للجنة برقم وارد ٢٨٤٦ بتاريخ ٢٠١٥/٩/٦ عبارة عن جدول أعمال الجمعية العمومية المنعقدة فى ٢٠١٥/٨/٢٢ والنتائج المترتبة عليها بالإضافة الى كشوف أسماء الأعضاء الحاضرين وتوقيعاتهم بالحضور .

حيث صدر قرار اللجنة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٩ بحفظ الطلب لانعدام الصفة القانونية لمقدمهما فى تمثيل الحزب.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،

تحريراً فى ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٥

صادر ٩١٦
٢٠١٥/١٢/٢٠ -

أمين عام لجنة الأحزاب السياسية
القاضى/ محمد عيد محجوب

نائباً رئيس محكمة النقض

دار القضـــاء العالـــى
محكمة النقض
تليفون: ٢٥٧٤٣٩٥٢
فاكس: ٢٥٧٤٣٩٥٢ - ٢٥٧٤٣٨٠١

٤. الفساد السياسي الحزبي، تأثيرات سلبية ومخاطر ديموقراطية:

يشير هذا المحور إلى التأثيرات السلبية التي يتعرض لها المجتمع المصري ومجاله العام إزاء صور الفساد السياسي، التي تعكر صفو الديمقراطية وآلياتها المدنية في مصر، ومن أجل هذا الهدف تم طرح السؤال التالي على عينة الدراسة "هل للفساد السياسي تأثيرات سلبية متنوعة على الحزب وأعضاءه من ناحية وعلي المجتمع المصري ككل من ناحية أخري؟ وما أشكال هذه التأثيرات وخطورتها؟"، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١١)

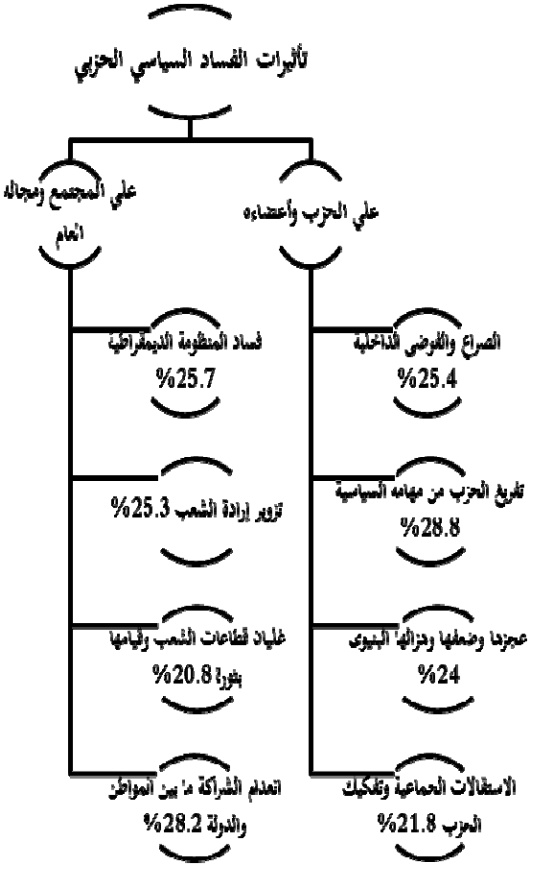

Office of the
Prime Minister

التاريخ : ١٤٣٣/١١/٢٥
الموافق : ٢٠١٢/١٠/١٠
م ر و س\01\055\2012

دولة قطر
State of Qatar

مكتب
سمو رئيس مجلس الوزراء

معالي رئيس مجلس الوزراء/مدير مكتب
معالي رئيس مجلس الوزراء

(وارد الوزارة)
10-10-2012

وام/5137/12/1/3

«سـري»

سعادة السيد / يوسف حسين كمال المحترم

وزير الاقتصاد والمالية

وزارة الاقتصاد والمالية ـ الدوحة .

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى المراسلات السابقة المنتهية بكتابنا رقم م ر و س/٢٠١٢/١/٥٥/١٩٨١ المؤرخ ٢٠١٢/١٠/٨ ، أرفق لسعادتكم كتاب المدير العام لشركة الكهرباء والماء القطرية رقم GM/320/2012 المؤرخ ٢٠١٢/٩/١٩ ، المتضمن تسمية ممثل الشركة لفريق العمل الخاص بمشروع إنشاء محطة كهرباء في منطقة شرق التفريعة ببورسعيد في جمهورية مصر العربية .

ويرجى التكرم بالإطلاع ، واتخاذ اللازم في هذا الشأن .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

عبدالله بن عيد السليطي
مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء

التأثيرات السلبية الناجمة عن الفساد السياسي الحزبي

يتصور أعضاء العينة أن من أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن الفساد السياسي، على الحزب وأعضائه تتمثل في؛ الآتي:

- تفريغ الحزب من مهامه السياسية المشروعة (٢٨.٨%).
- إشعال نار الصراع والفوضى الداخلية بين مكونات الحزب الواحد (٢٥.٤%).
- إصابة الحزب بأمراض العجز والضعف البنيوى كمؤسسة معارضة سياسية ومشاركة في القرار السياسي (٢٤%).
- دخول الحزب في مشكلات الاستقالات الجماعية وتفكيكها (٢١.٨%).

كما يعتقد أيضاً أعضاء العينة أن من أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن الفساد السياسي الحزبي، على المجتمع ومجاله العام تتمثل في؛ الآتي:

- انعدام الشراكة ما بين المواطن والدولة (٢٨.٢%).
- فساد المنظومة الديمقراطية (٢٥.٧%).
- تزوير إرادة الشعب (٢٥.٣%).
- غليان قطاعات الشعب وقيامها بثورة (٢٠.٨%). ومثال ذلك يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم (١٢)

حزب
المصريين الأحرار

قرار رئيس حزب المصريين الأحرار

رقم (١٤)

بعد الإطلاع علي النظام الأساسي للحزب و علي كتاب أعضاء الهيئة العليا بسحب الثقة من الأمين العام

قرر

أولا: نفاذ قرار الهيئة العليا بسحب الثقة من السيد الأستاذ / نصر إبراهيم توفيق القفاص

ثانيا: دعوة الهيئة العليا للإنعقاد لإنتخاب أمين عام في موعد يحدد فيما بعد

ثالثا: ينشر و يعمل به من تاريخه

تحريرا في ٢٠١٧/١٠/٢٩

رئيس حزب المصريين الأحرار
د/ عصام خليل

حزب المصريين الأحرار
حزب سياسي مصري

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

١٣٥٥٥٨

سمو الوزير حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

افيد سموكم الكريم بانني تلقيت رسالة من الدكتور خليل بن عبد الله الخليل عضو مجلس الشورى السابق تفيد بلقاء تم بينه وبين سعادة الدكتور محمد مرسي مؤسس ورئيس حزب الحرية والعدالة. واثناء اللقاء اظهر الدكتور مرسي الكثير من المحبة والتقدير للقيادة وللشعب السعودي وللعلماء وذكر اكثر من مرة وبأساليب مختلفة انه حريص شخصيا على بناء علاقات طيبة بين مصر والمملكة وانه يتطلع لزيارة المملكة من اجل لقاء مسؤولين سعوديين ، وذكر انه لايثق بالإيرانيين السياسيين ، ولا يتفق مع امثال د/ محمد العوا في نظرتهم المهادنة لإيران. ويرى ان السعودية هي زعيمة الإسلام السني.

وقد تقدم الدكتور خليل بإقتراح يلتمس من سموكم تحقيق رغبة سعادة الدكتور محمد مرسي في المجيء بصحبة عائلته الى المملكة لأداء العمرة ، واستضافته كزعيم سياسي ورئيس حزب مهم في مسيرة الأحداث بمصر ، وترتيب بعض اللقاءات لسعادته مع من يراهم سموكم من منطلق بناء علاقات طيبة مع بعض الشخصيات الإسلامية المعتدلة والمؤثرة في الأحداث الراهنة. كما عبر الدكتور خليل عن استعداده للمشاركة مع الوزارة في انجاح برنامج الزيارة.

تجدر الإشارة الى ان الدكتور خليل شارك في ندوة "الأحزاب الإسلامية في السلطة: طبيعتها وآليات التعامل معها" التي نظمتها وزارة الخارجية مؤخرا ووجه سموكم بمناقشة مداولاتها في لجنة برئاسة سموكم لمتابعة الأوضاع السياسية في العالم العربي بعد الثورات، وانعكاساتها على مكانة المملكة الإقليمية.

الرأي : أرى والرأي الأتم لسموكم الكريم اهمية التفضل بتحقيق ما ورد في اقتراح الدكتور خليل واستضافة مؤسس ورئيس حزب الحرية والعدالة، وترتيب بعض اللقاءات له مع بعض الشخصيات الإسلامية المعتدلة.

وتقبلوا سموكم خالص التقدير والإحترام.

محمد بن سعود بن خالد
وكيل الوزارة لشؤون المعلومات والتقنية

www.mofa.gov.sa

٥. تلافي صور الفساد السياسي الحزبي، آليات معاصرة للمقاومة:

أشارت النتائج السابقة العلاقة الوثيقة بين الفساد السياسي وتلويث البيئة الديمقراطية للمجال العام الحزبي، وقد دعتنا هذه النتائج إلى محاولة التوصل إلى مقترحات مستقبلية لتلافي صور الفساد السياسي وتأثيراته المرضية على المجتمع المصري، ومن ثم فقد طرحنا على عينة الدراسة التساؤل التالي"كيف يمكن تلافي صور الفساد السياسي الذي تتعرض له هذه الأحزاب؟ وهل من آليات تمكن هذه الأحزاب وتحولها من ضحية للفساد إلى محاربة ومقاومة لصنّاعه ومستغليه؟ في سبيل القيام بدورها الديموقراطي السليم داخل المجتمع المصري؟" وجاءت النتائج المبينة في الجدول رقم (٤) لتوضيح ما يلي:

جدول رقم (٤)

	آليات تلافي الفساد الحزبي من الداخل						آليات تلافي الفساد الحزبي من الخارج			
	الشفافية وتعزيز النزاهة	الدعم المالي الذاتي	إصلاح البرامج والهيكل التنظيمي واللوائح	التسلسل القيادي وأسلوب صنع القرار	الاستقلالية وعدم التبعية	قوانين تحمي من تعسف السلطة	تأهيل التنظيمات الحزبية	تزايد الوعي الجمعي وتعزيز الرقابة الجماهيرية
ن	٧١	٨٠	٩٥	٦٦	٤٣	٩٠	٧٩	١٠٠
%	٢٢.٧	٢٥.٦	٣٠.٥	٢١.٢	١٣.٨	٢٨.٨	٢٥.٤	٣٢

"توزيع عينة الدراسة حسب تصورهم إلى أبرز آليات تلافي صور الفساد السياسي الحزبي من داخله وخارجه"

يرى أعضاء عينة الدراسة من خلال تصوراتهم المتباينة أن من أهم آليات تلافي الفساد الحزبي من الداخل يتمثل في؛ الآتي:

- **إصلاح البرامج والهيكل التنظيمي واللوائح الخاصة بالحزب (٣٠.٥%).**
- **زيادة وتنويع مصادر الدعم المالي الوطني الذاتي (٢٥.٦%).**
- **الشفافية وتعزيز النزاهة (٢٢.٧%).**
- **التسلسل القيادي العادل وتحديث أساليب صنع القرار (٢١.٢%).**

– فيما ترى عينة الدراسة أن من أهم آليات تلافي الفساد الحزبي من الخارج يتمثل في الآتي:

- **تزايد الوعي الجمعي وتعزيز الرقابة الجماهيرية (٣٢%).**
- **تدشين قوانين تحمي أعضاء الأحزاب من تعسف السلطة (٢٨.٨%).**
- **تأهيل التنظيمات الحزبية في كافة الجوانب (٢٥.٤%).**
- **الإستقلالية الحزبية وعدم التبعية للخارج بأي شكل من الأشكال (١٣.٨%). ويتمثل ذلك من من خلال الوثائق الآتية على سبيل المثال:**

شكل رقم (١٣)

– تعليق عام على النتائج:

في ضوء الإطار النظري للدراسة الذي يوضح العلاقة بين الفساد السياسي الحزبي ومخاطره المجتمعية، وفي ضوء أهداف البحث الراهن توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في:

أ- من منطلق *نظرية "البنائية الوظيفية"* التي ربطت بين المتغيرات الاجتماعية والتحولات البنائية في ذيوع نوع جديد من السلوكيات التي تسبب الفساد السياسي، اتفقت هذه النظرة مع ما توصلت له الدراسة من نتائج كان أهمها: تَشكُل الواقع الحزبي في مصر من خليط من الإتجاهات الأيديولوجية المعاصرة تمثلت في (الليبرالية، الناصرية، الوسطي، والإسلام السياسي)، حيث تنوعت أنماط علاقاتهم الداخلية والخارجية في الحياة الحزبية ما بين

(شخصية، ولاءات، الثقة، بالإضافة إلى أشكال التعارض، والإنشقاق، والصراع).

ب- ومن خلال *نظرية (الدلالات)* والتي اهتمت بظاهرة الفساد السياسي والتي أشارت إلى وجود دلالات سلبية كست قضايا الأخلاق المجتمعي عند بعض الأفراد، فالوظيفة الأبرز من وظائف الفساد هي السيطرة والهيمنة على القرار السياسي من قبل السلطة أو الحكومة داخل المجتمع، وفي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى أن مناخ الفساد الحزبي هو جزء من مناخ الفساد العام للمجتمع الذي تتعرض له الأحزاب المصرية من الداخل مثل التمويل الفاسد والاستغلال والانحراف الإداري، والانحراف الانتخابي والرشوة والمحسوبية، كذلك تنازع السلطة وانعدام الشفافية، وكانت من أهم القوى الفاعلة في هذا الإفساد للحياة الحزبية من داخله وأبرز الآليات المستخدمة: رجال الأعمال والمال السياسي، أصحاب الطموح الشخصي والزيف الديموقراطي، رجال الدين والصراع العقائدي، قيادة الحزب ومخاطر التبعية.

ج- كما جاءت العلاقة ارتباطية *بين رؤية "ليبسيت"* وما توصلت له الدراسة الراهنة من نتائج حول مخاطر تدخل السلطة والجهات الخارجية في إفساد الحياة الحزبية المصرية، وبما ترتكبه من ممارسات عدائية ضد الأحزاب؛ مثل: التدخل وفرض القيود من قبل الدولة، التدخلات الخبيثة لبعض منظمات حقوق الإنسان، تدخلات دول أجنبية في شؤون الأحزاب الداخلية.

د- فيما تناغمت نتائج الدراسة مع نتائج *دراسة "جوناثان منديلو"* والتي أبرزت أن أهم أدوات الفساد السياسي متمثل في: المال السياسي والمنافسة الفاسدة، وعدم فاعلية برامج الدعم الحكومي – كآلية لمكافحة الفساد – للمنافسة السياسية السليمة الذي يفتح الباب على مصراعيه للفساد في

المجال العام الحزبي، مما يشكل مخاطر تفريغ الحزب من مهامه السياسية المشروعة، وإشعال نار الصراع والفوضي الداخلية بين مكونات الحزب الواحد، وإصابة الحزب بأمراض العجز والضعف البنيوى كمؤسسة "معارضة سياسية" ومشاركة في القرار السياسي.

هـ- كما اتفقت الدراسة الراهنة مع *طرح "محمد فهمي"* من خلال دراسته بعنوان "المحاباة السياسية في مصر" والذي قدم فيها تفسيرات لأسباب سقوط مكونات الحزب الحاكم بفعل الحراك المجتمعي، وبفعل تلوث المجال العام الحزبي بالفساد، حيث قدم "فهمي رؤية إمبريقية حول آليات تلافي مشكلة الفساد الحزبي من داخله وخارجه، والتي توافقت مع ما تم طرحه من قبل الدراسة الراهنة؛ المتمثل في: الذهاب نحو إصلاح البرامج والهيكل التنظيمي واللوائح الخاصة بالحزب، مع زيادة وتنويع مصادر الدعم المالي الذاتي، في ضوء من الشفافية وتعزيز النزاهة، مع احترام التسلسل القيادي العادل وتحديث أساليب صنع القرار، وزيادة الوعي الجمعي بالإضافة إلى تعزيز الرقابة الجماهيرية، في إطار تأهيل التنظيمات الحزبية من كافة الجوانب.

وإستخلاصاً مما سبق ذكره يمكن تصور؛ بأننا لازلنا في حاجة ماسة إلى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث الدقيقة، لإكتشاف المزيد من مخاطر الفساد على المجال العام الحزبي في مصر، والكشف عن الجوانب الخفية من مسببات هذا الإفساد وطرق الوقاية من آثاره السلبية، نحو تحقيق حياة ديمقراطية حرة قائمة على التنوع والمؤسسية.

المراجع والملاحق

[1]- عدنان السيد حسين: ***الفساد السياسي***، المجلّة العربية للعلوم السياسيّة، دوريّة محكّمة تصدر عن "الجمعية العربية للعلوم السياسية" بالتعاون مع "مركز دراسات الوحدة العربية"، العدد ٣١، لبنان، بيروت، يوليو ٢٠١١، ص ص ٤-٥.

[2]- شيماء الشرقاوي: ***المجال العام في مصر وتحديات المستقبل***، المؤتمر السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لعام ٢٠١٥ بعنوان"التحديات السياسية والاقتصادية في مصر: رؤى مستقبلية"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مايو ٢٠١٥، ص ص ٦-١.

[3]- https://arz.***wikipedia.org***/wiki/

[4]- Oliver Bennett (20١٤); ***Cultural Policy Review of Books***, UK, Routledge, PP ٣٠-٢٩.

[5]- Juan Linz, Et al (20٠٢); ***Political Parties: Old Concepts and New Challenges***, Comparative Politics, New York, OUP Oxford, PP ٣٩-٤٢.

[6]- Vineeta Yadav (201١); ***Political Parties, Business Groups, and Corruption in Developing Countries***, USA, Oxford University Press, PP ١٢-١٥.

[7]- Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston (201١); ***Political Corruption: Concepts and Contexts***, Vol (1) of Political Change in Development, London, Transaction Publishers, PP xi-25.

[8]- Agata Stachowicz-Stanusch (2010); ***Organizational Immunity to Corruption: Building Theoretical and Research Foundations***, USA, IAP, PP 112-113.

[9]- Bo Rothstein, Aiysha Varraich (2017); ***Making Sense of Corruption***, USA, Cambridge University Press, PP 20-26.

[10]- Stephen Kotkin, András Sajó (2002); ***Political Corruption in Transition: A Skeptic's Handbook***, Hungary, Central European University Press, PP 12-58.

[11]- Mark Grossman (2008); ***Political Corruption in America: An Encyclopedia of Scandals, Power, and Greed,*** Canada, Grey House Publishing, PP 3-4.

[12]- Paul M. Heywood (2014); ***Routledge Handbook of Political Corruption,*** UK, Routledge, PP ٢-٧.

[13]- Ruth Wodak, Veronika Koller (2008); ***Handbook of Communication in the Public Sphere***, Vo 4 ,Handbooks of Applied Linguistics [HAL], Germany, Walter de Gruyter, PP 1-2.
[14]- David Robertson (2004); ***The Routledge Dictionary of Politics***, Routledge Dictionaries, London, Routledge, P 411.
[15]- Henry Pratt Fairchild (1944); ***Dictionary of Sociology,*** Littlefield college outlines, UK, Rowman & Littlefield, P 214.
[16]- William Cross (2011); ***Political Parties,*** Canadian Democratic Audit Series, Canada, UBC Press, P 3.
[17]- Larry Diamond, Richard Gunther (2001); ***Political Parties and Democracy,*** A Journal of Democracy Book, Political science, USA, JHU Press, P 72.
[18]- Michael W. Collier (20١٣); ***Political Corruption in the Caribbean Basin: Constructing a Theory to Combat Corruption***, Studies in International Relations, London, Routledge, PP 23-45.
[19]- Junichi Kawata (٢٠١٧); ***Comparing Political Corruption and Clientelism***, USA, Routledge, PP 18-22.
[20]- Jürgen Habermas (1991); ***The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry Into a Category of Bourgeois Society***, Studies in Contemporary German, Studies in contemporary German social thought, Thi ed, Germany, MIT Press, PP xi-32.
[21]- Christian J. Emden, David Midgley (2012); ***Changing Perceptions of the Public Sphere***, USA, Berghahn Books, PP ١٠٨-١٠٩.
[22]- Birgit Meyer, Annelies Moors (2005); ***Religion, Media, and the Public Sphere***, USA, Indiana University Press, PP 3-122.
[23]- Graham Murdock, Et al (2010); ***The Idea of the Public Sphere: A Reader***, USA, Lexington Books, PP vii-7.
[24]- Matteo Bonotti, Veit Bader (201٦); ***Parties, Partisanship and Political Theory***, USA, Routledge, PP 1-8.
[25]- L. Sandy Maisel, Jeffrey M. Berry (201٠); ***The Oxford Handbook of American Political Parties and Interest Groups***, USA, OUP Oxford, PP 20-25.
[26]- D. Rye (201٤); ***Political Parties and the Concept of Power: A Theoretical Famework***, England, Springer, PP 4-6.
[27]- R. Williams (20٠٠); ***Party Finance and Political Corruption***, London, Springer.

[28]- Daniel W. Gingerich (2013); ***Political Institutions and Party-Directed Corruption in South America: Stealing for the Team***, USA, Cambridge University Press.

[29]- Jonathan Mendilow (2012); ***Money, Corruption, and Political Competition in Established and Emerging Democracies***, G-Reference, Information and Subjects Series, UK, Rowman & Littlefield.

[30]- نهى محمد إبراهيم الدسوقي: ***تأثير الفساد السياسي على استقرار النظام السياسي المصري ١٩٩٠-٢٠١١***، رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦.

[31]- Charles Funderburk (2012); ***Political Corruption in Comparative Perspective: Sources, Status and Prospects***, USA, Ashgate Publishing, Ltd.

[32]- Amy Handlin (2014); ***Dirty Deals? An Encyclopedia of Lobbying, Political Influence, and Corruption: An Encyclopedia of Lobbying, Political Influence, and Corruption***, USA, ABC-CLIO.

[33]- إبراهيم سيف عبد الحميد منشاوي: ***إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥: دراسة الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١***، رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

[34]- Mohd Azizuddin Mohd Sani (200٩); ***The Public Sphere and Media Politics in Malaysia***, EBSCO ebook academic collection, UK, Cambridge Scholars Publishing.

[35]- Ruud Koopmans, Paul Statham (20١٠); ***The Making of a European Public Sphere: Media Discourse and Political Contention***, Communication, Society and Politics, USA, Cambridge University Press.

[36]- Rajeev Bhargava, Helmut Reifeld (200٨); ***Civil Society, Public Sphere and Citizenship: Dialogues and Perceptions***, Dialogue on values, Germany, Konrad Adenauer Stiftung.

[37]- Amal Jamal (200٩); ***The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance***, Indiana series in Middle East studies, USA, Indiana University Press.

[38]- سمية عبدالمحسن عبدالمقصود: المجال العام : ***دراسة مقارنة في تطور المفهوم وإشكالياته***، رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٧.

[39]- Sebastian Elischer (2013); ***Political Parties in Africa: Ethnicity and Party Formation***, USA, Cambridge University Press.

[40]- وفاء على على داود: ***عوامل بناء الثقة السياسية فى الأحزاب فى نظم الديمقراطيات الناشئة***، رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥.

[41]- Russell J. Dalton (2013); ***Citizen Politics: Public Opinion and Political Parties in Advanced Industrial Democracies***, UK, CQ Press.

[42]- حازم عمر أحمد عمر: ***مفهوم الانشقاقات الحزبية : مع دراسة حالة نماذج من الأحزاب المصرية ١٩٧٧-٢٠١٠***، رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦.

[43]- Mohamed Fahmy Menza (2013); ***Patronage Politics in Egypt: The National Democratic Party and Muslim Brotherhood in Cairo***, Routledge studies in Middle Eastern politics, USA, Routledge.

[44]- عبدالرحمن محمد سيد: ***تداول السلطة داخل الأحزاب والمناصب السياسية: دراسة مقارنة***، رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، ٢٠١١.

[45]- Bruce K. Rutherford (2013); ***Egypt After Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World***, Princeton studies in Muslim politics, UK, Princeton University Press.

[46]- الشحات محمد خليل عاشور: ***فاعلية أداء الأحزاب السياسية فى مصر: محاولة لبناء نموذج حزبى فعال***، رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.